المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵓⵔⵉⵎ ⵓⵙⵙⵏ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE

ⵓⵔⴰⵣ ⵓⵔⴰⵣ
أسيناگ

ملف العدد
الجذر في اللغات الحامية-السامية : طبيعته ووظيفته

تنسيق : عبد الله بومالك وكريم بنسكاس

مجلة المعهد – عدد 13

أسيناگ - ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ

مجلة دورية

العدد الثالث عشر – 2018

أسيناگ-Asinag مجلة علمية وثقافية مغربية، مخصّصة للأمازيغية ومكوناتها اللغوية والحضارية. وهي متعدّدة اللغات، وتشمل ملفات علمية، ومقالات وحوارات وعروض إصدارات، وإبداعات أدبية، وإشارات بيبليوغرافية. وهي مجلّة مُحكّمة، تتوفر على لجنة قراءة، ومفتوحة للمجموعة العلمية الوطنية والدولية.

© المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ISSN : 2028-5663
رقم الإيداع القانوني : 0062 MO 2008
..... – الرباط 2018

المحتويات

تقديم..... 7

ملف العدد : الجذر في اللغات الحامية – السامية: طبيعته ووظيفته

نورة الأزرق

إشكالية الجذر في القاموسية الأمازيغية. 15

عبد الكريم بوفرة

مفهوم الجذر الصرفي بين اللغتيْن العربية والعبرية: دراسة مقارنة..... 33

عروض

نورة الأزرق : قراءة في كتاب "قاموس العالم البحري لمنطقة سوس"..... 65

ملخصات الأطروحات الجامعية..... 69

تقديم

الجذر مفهوم متوارث عن أعمال مقارناتيي القرن التاسع عشر، والتي خوّلته وضعا نظريّا محدّدا في مسار تطوّره التاريخي. فقد عرَّف مقارناتيو اللغات الهند–أوروبية (أنطوان ميّي Antoine Meillet، وإيميل بينْڤينيست Emile Benveniste)، وأيضا الساميا‌تيّون (جان كانتينو Jean Cantineau، ومارسيل كوهين Marcel Cohen) من بعدهم، الجذر باعتباره كيانا غير قابل للاختزال دون زوائد أو لواصق؛ إنه العنصر المشتَرك بين مجموع الكلمات المنتمية إلى نفس الأسرة الصرفية. ويتبوأ الجذر في اللغات الحامية السامية (أو اللغات الأفْرو–أسيوية) وضعا خاصا يجعله في صُلب النحو، إذ لا يمكن الاستغناء عنه في دراسة هاته اللغات.

ويشمل الجذر الأحادي أو المتعدد المقاطع في اللغات الهند–أوروبية صوامت وصوائت على حدّ سواء. أما في اللغات الأفرو–أسيوية، وخاصة السامية، فمن المسلّم به أن كلمات نفس الأسرة الصرفية تتقاسم جذرا مكوّنا حصريا من صوامت متقطّعة تحمل مدلولا عامّا .

وقد تبنّت الدراسات الأمازيغيّة التصور أعلاه منذ الأعمال الأولى لأندري باصي André Basset، وظل سائدا إلى أن ظهرت بحوث اعتمدت إطارات نظرية حديثة. ويبدو أن المجال الذي تتجلى فيه الطبيعة الصامتية للجذر الأمازيغي بصورة واضحة هو القاموسية أو صناعة المعاجم، حيث رتبت الكثير من القواميس مادتها استنادا إلى هذا المفهوم.

غير أنه مع تطور الدراسات الحامِيّة السّامِيّة، وإلمام أفضل بطريقة اشتغال لغات منتمية إلى فروع أخرى لهذه العائلة اللغوية، بات التصوّر الصامتيّ الصِّرف موضع تساؤل وتشكيك. فقد قام بعض الباحثين المرموقين، من طينة دافيد كوهين (David Cohen)، بتفنيد هذا التوجّه، معرِّفا الجذر باعتباره فونيمات منسَّقة وليس صوامت. كما ذهبت دراسات أخرى، ماتحَة من

تطورات النظرية التوليديّة خاصّة، إلى إمكانية اشتقاق الكلمات من صور تحتية مجردة، تضم الصوامت والصوائت على حد سواء.

تناول المساهمون في هذا العدد من المجلة، كلٌّ من زاوية مجال تخصّصه اللغوي (أمازيغية، وعربية، وعبرية) من جهة، والإطار النظري المعتمد من جهة أخرى، طبيعة العناصر المكونة للجذر وطريقة اشتغاله.

وقد انتظمت المساهمات المخصصة لموضوع الجذر في ثلاثة عشر مقالا، تألف منها عدد خاصّ من المجلّة. رُصِدت للأمازيغية ثمان دراسات: خمس منها باللغة الفرنسية (ليونيل گالان Lionel Galand، وكريم عشاب، وعبد الله بومالك، ومحمد الحروشي، وكمال نايت زرّاد)، واثنتان بالأنجليزية (كريم بنسوكاس، وفاطمة الحَمدي)، وواحدة باللغة العربية (نورة الأزرق). أما العربية المغربية فقد خُصِّصت لها أربع مقالات، ثلاثة منها بالأنجليزية (عبد العزيز بودلال، وأيوب نُعمان، وزبيدة الزياني)، وواحدة بالفرنسية (محمد المليانى). وتناولت مساهمة واحدة العربية الفصحى والعبرية، وهي محرَّرة باللغة العربية (عبد الكريم بوفرة).

في دراسته لثنائية جذر – صيغة، أبرز الراحل ليونيل گالانLionel Galand[1] الدور الوازن الذي يلعبه هذان المفهومان في اللغة الأمازيغية، مُبيّنا أن وصْل أحدهما بالآخر يساهم في تفاعل المعجم والنحو، وكاشفا عن دينامية هذا الترابط الذي يُبيِّن مظاهر تطور اللغة والتوجهات التي تتجلى في مناحي أخرى من البحث. فثمّةَ انتقال متدرج من لغة نحويّة معلَّلة إلى لغة معجَميّة غير معلَّلة.

ومن خلال فحص مكانة الجذر المعجمي في النحو التوليدي وكيفيّة تناوله، قدّمت مساهمة كريم عشّاب طريقة إدراج هذا المفهوم في مختلف المجالات اللسانية. فعالج، في البداية التصوّر التجريديّ الخالص للدلاليّين التوليديّين، ثم وقف عند وجهات النظر المعجميّة وغير المعجمية إضافة إلى المقاربة المورفونولوجيّة. وعرض في الأخير موقف اللسانيات السيكولوجيّة من الجذر

[1] والعدد قيدَ الطّبع، تلقينا، ببالغ الأسى والأسف، نعي الأستاذ ليونيل گالان Lionel Galand (1920-28 أكتوبر 2017)، الذي انتقل إلى عفو الله. والفقيد عضو بالهيئة العلمية لمجلّة أسيناگ، ساهم في أعدادها بتقييمه للمقالات، وبالحوار العلمي الذي خصّ به ملفّ العدد الحادي عشر حول **التعدّد اللغوي بأفريقيا الشمالية عبر التاريخ**. وبالنسبة لهذا للعدد، فقد كان أوّل مساهم أرسل مقالته في الأجل المحدّد. والراحل من أبرز أقطاب اللسنيات الأمازيغية، تخرّج من مدرسته وتحت إشرافه أجيال من الباحثين، ولأعماله وقع وازن في حقل الدراسات الأمازيغية.

المعجمي، معتمدا ظواهر من اللغة السرّية langage secret من جهة والقرائية أوحَبْسَة اللسان l'aphasie من جهة أخرى .

أما مقال كريم بنسوكاس فهو مساهمة في النقاش النظري الدائر حول دور الجذر الصامتي في الاشتقاق. إذ يورد الباحث جملة من الدلائل التي تنفي الجذر الصامتي في تاشلحيت، ويقترح مقاربة صرفية تُتيح للمفردات الممكنة فونولوجيّا أن تشكّل أساسا للاشتقاق، مدافعا عن إدراج الصوائت في هذا الأخير. ومن ثم، بيّنت الدراسة أن التّمييز بيْن الأصول التي تقف على صامتٍ وتلك التي تنتهي بصائت تمكن من تصوّر جديد لأسُسِ الاشتقاق، ويبدو أن الكثير من السّيرواارات المورفولوجية تعزز هذا الأخير.

وتناولت مساهمة عبد الله بومالك وضع الصائت في الجذر الأمازيغي فاحصة التصور التقليدي كما يتجلى في الأدبيات الحامية السامية. فبعد أن وقف الباحث عند مفهوم الجذر وناقش حدود هذا التصور الأخير، فحَص طرق معالجته في المؤلفات القاموسية محلِّلا دور الصوائت في الصّرف الاشتقاقيّ والصُّرفيّ، وقد اعتمد في ذلك على متن متنوع مستقىً من مختلف التنوعات اللهجية.

وسعت فاطمة الحمدي في دراستها لمقولة الحالة وصرف الأسماء في حالتيْ الإلحاق والإرسال إلى فحص سلوك الصائت الصدري في بنية الجذر معتمدة النظرية الأمثلية la théorie de l'optimalité. فبينت أن التصوّر الصامتيّ للجذر لا يقدم صورة واضحة عن ظاهرة ثبوت الصّائت الصَّدريّ، مؤكدة أنَّ التفاعل القائم بين قيود سلامة البناء من جهة وقيود التصفيف أو التصاقب les contraintes d'alignement من جهة أخرى يمكّن من مقاربة كافية لصرف الحالة التي تتأسس على بنية الجذر.

وقدّم محمد الحروشي في مقاله مجموعة من الدلائل التجريبيّة والنظريّة التي تدعّم الطابع الصامتيّ للجذر في الأمازيغية. فكشف، انطلاقا من نموذجين من نماذج اللغات السِّريّة، قدرة المتكلّمين على فصل صوامت جذرية صِرفة في كلمات منتمية إلى تاشلحيت، وتغييرها بعمليّات صرفية مختلفة، من قبيل الإلْصاق والتّضعيف والتّكرار. وفضلا عن العمليات الصرفية، اعتمد الباحث أيضا لدعم فرضيته على سيرورتيْن فونولوجيتين؛ تهم الأولى المخالفة الشفوية لسوابق أفعال المشاركة وأسماء الفاعل، وتتعلق الثانية بالانسجام الأمامي لسابقة الفعل السببي، وخلُص إلى أن هاتين السيرورتين رهينتان بطبيعة صوامت الجذر دون الصوائت أو اللواصق.

وتناول كمال نايت زرّاد بالدّراسة الجذور متعدّدة الدلالة في الأمازيغية، والتي لها علاقة بمجالات الرؤية والنظَر والانتظار من جهة، وبالطيران والقفْز من جهة أخرى. فبيّن أن نفس الجذر قد يُعبّر أحيانا عن جميع هذه الدلالات، مؤكدا على شيوع هذه البنية الدلاليّة في العديد من اللغات المنتمية إلى نفس العائلة اللسانية (العربية والعبرية...)، وكذا في اللغات الهند-أوروبية. وأشار إلى أن بعض الجذور الأمازيغية تتسم بتعدد دلالي منتظم، حيث تحيل جذور مختلفة على نفس المعاني، كما أن نفس العلاقات الدلالية تتجلى في لغات أخرى. ويرى الباحث أن استثمار هذه التوازيات الدلالية، في غياب للوثائق القديمة المكتوبة، قدْ يعود بنفع كبير على الدراسات الأَثاليّة والمعجماتية الضرورية لتطوّر القاموسية.

وشكك عبد العزيز بودلال في مقاله حول الدارجة المغربية في التصور التقليدي للجذر مدافعا عن فرضية مفادُها أن قاعدة اشتقاق الفعل قد تتضمّن عناصر صامتيّة وعناصر صائتية على حدّ سواء، مستندا في ذلك إلى ثلاثة براهين : أ) ثنائية الوحدة العروضية bimoraicité المكونة للجذع، وهو ما يقتضي وجوبا احتواء الفعل غير المشتق على وحدتين عروضيتين، ويفترض، من ثَمّ، وجود صوائت تحتية؛ ب) السيرورات الصرفية، ولا سيما الإلصاق، والتي تتطلّب التمْييز بيْن الجذع والكلمة المكونة من مقولتين فونولوجيتين مختلفتين؛ ج) صورة الفعل السببِي باعتباره سيرورة تكرارٍ تتّخذ من صورة مطابقة للكلمة الفونولوجية قاعدة اشتقاق.

واهتم مقال محمد المليلي بدراسة أصل الاشتقاق في العربية المغربية باعتباره مكونا من مكونات البناء المورفو- فونولوجي للكلمة، ففحص إمكانية تطبيق نظريات لسانية كلّية على الدارجة المغربية فيما يتعلق باعتبار الجذر أساس الاشتقاق، فقام بداية بعرض جملة من المعلومات المشتركة بين الأصل والمشتق، ثم وصف، بعد ذلك نموذجين ممكنين من نماذج الأصول الاشتقاقية، معتمدا لتوضيح ذلك على مقولة الصفة، والجذر الحامل لمعنى شكلي ودلالي، والمدخل المعجمي القابل للإفقار أو التخصيص الكلي.

وفي مجال الدارجة المغربية دائما، عالج أيوب نعمان سلوك الجذر باعتباره أصل اشتقاق صور الفعل السببي المشتق، مقدِّما حججا نظرية تُخول الجذر وظيفة مورفولوجية. إن المقاربة الجذرية، حسب الباحث، لها ميزة تمكّنها من تفادي عدم اتساق الأصل، ولا تطابقه ولا توافره. في حين أن المقاربة التي تتخذ من الكلمة أساس الاشتقاق تؤدي إلى: أ) غياب اتساق صورة الفعل السببي المشتق مقارنة بالصورة المصرفة التامة أو غير التامة؛ ب) ضياع جزء من المادة الفونولوجية للأصل؛ ج) غياب الأصل المناسب في بعض الحالات.

ومن جهتها، حلّلت زبيدة الزياني الاشتقاق الرجعي في العربية المغربية باعتباره وسيلة تُبنَى بموجبها أفعال من أسماء مقترضة، مؤكدة على اعتبار استخراج الجذر سيرورة أساسية في اشتقاق الصيغ الفعلية. فكشفت عن أهمية هذه العملية في النقاش الدائر حول الأصل في اللغات السامية (الجذر الصامتي أو الكلمة أو هما معا)، وانتهت الباحثة إلى أن الاشتقاق الرجعي للمقترضات في العربية المغربية يقدّم أدلة دامغة على أن الجذر أساس التمثيل الصرفي- المعجمي.

ويشمل الشق المحرّر بالعربيّة في هذا العدد دراستيْن، أولاهما لنورة الأزرق، وسعت فيها إلى الكشف عن طبيعة الجذر في اللغة الأمازيغية من خلال مناقشة ثلاث مسلمات تأسست عليها القاموسية الأمازيغية، ويتعلق الأمر بالبنية الصرفية والترتيب الجذري للمادة المعجمية، والواقعية اللسانية للجذر، والطبيعة الصامتية الصِّرفة لهذا المفهوم. وقد انطلقت الباحثة من عرض مختلف المقاربات التي خصَّت الجذر في اللغات الحامية – السامية؛ ثم تناولت بالنقاش الحجج التي اعتمدها المدافعون عن الترتيب الجذري للمادة المعجمية، وخلصت إلى استبعاد الواقعية اللسانية عن الجذر من جهة، والطبيعة الصامتية الصرفة لمكوناته من جهة أخرى.

وتناولت المساهمة الثانية، لعبد الكريم بوفرة، دور الجذر في بناء الكلمات في ثلاث لغات: العربيّة والعبرية والآرامية. حيث ذهب الباحث إلى أن هذا المفهوم يمكِّن من مقاربة قضايا تتجاوز بناء الكلمات؛ إنه مفتاح يفسّر وجود جذور ثنائية الصوامت أو ثلاثية أو أكثر. وقد نالت العربية مكانة مميزة في المقارَبة المعتمَدة، نظرا لطبيعة الجذر الذي عرف تطورا انتقل بموجبه من مرحلة المقطع الأحادي في الآرامية، مرورا بمرحلة المقطع الثنائي في العبرية، ووصولا إلى مرحلة المقطع الثلاثيّ في العربيّة. ويدلّ هذا الانتقال من مقطع بسيط إلى مقطع معقد عن الدور الذي لعبته اللغات الثلاث عبر تاريخ الفيلولوجيا السامية.

وفي باب العروض، قدّم خالد عنسار قراءة نقديّة ل "المعجم الأمازيغي – الفرنسي (لهجة أيت ويرّا- الأطلس المتوسط) (*Dictionnaire amazighe-français : le parler des Ayt Wirra, Moyen Atlas, Maroc*) لمؤلفه أوسيكوم بناصر، وهو من منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2013. وخصت نورة الأزرق عرضا نقديّا لكتاب "معجم العالم البحري لمنطقة سوس" (*Dictionnaire du monde marin de la région du Souss*. □□□□□ .□□□ □ □□□□□□ □) وهو من تأليف رقية دشينة أوعمو، ومن منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سنة 2015.

أما باب ملخصات الرسائل والأطروحات، فتضمّن تعريفا برسالة الدكتوراه التي ناقشها عبد السلام بومصر سنة 2015 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان في موضوع "تمظهرات الترادف البيْلهجي في الأمازيغية: محاولة لإعداد المعجم الأمازيغي للمترادفات".

وفي الختام، لا يسع إدارة وهيئة تحرير مجلة أسيناگ إلا أن تتقدم بجزيل الشكر للسادة الأساتذة الذين تكلفوا عناء قراءة مواد هذا العدد وتقويمها، وهم : الحسين المجاهد، وعبد العزيز بودلال، ويوسف حدوش، ومحمد الحروشي، وعلي سبيعة، وأحمد الشرقي، وكريم عشاب، وخالد عنسار، وعبد اللطيف الغادي، ورشيد لعبدلوي، ومحمد يعو، وسعيد يموزاز.

أسيناگ-Asinag

ملف العدد

الجذر في اللغات الحامية – السامية: طبيعته ووظيفته

مجلة أسيناگ- □□□□□□، العدد الثالث عشر، 2018، ص 15-32

إشكالية الجذر في القاموسية الأمازيغية

نورة الأزرق

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. الرباط

Le présent article cherche à interroger trois postulats sur lesquels repose le classement par racine dans la lexicographie amazighe ; à savoir, la structure morphologique et l'organisation par racine, la réalité linguistique de cette notion, et sa nature purement consonantique. Dans un premier temps, la contribution passe en revue les différentes approches de la racine en chamito-sémitique. Ensuite elle critique les arguments avancés par les adeptes de l'organisation de la matière lexicale amazighe par racine. Elle conclut enfin que la notion en question est loin d'être une réalité linguistique, encore moins un objet lexical de nature consonantique.

يحتلّ مفهوم الجذر الصامتي مكانة هامة في اللسانيات الأمازيغية، حيث اعتُبر مكونا لا محيد عنه في كل تحليل صرفي أو عمل معجمي أو صناعة قاموسية. ويبدو أن الدرس اللساني الأمازيغي قد ورث هذا المفهوم عن اللسانيات السامية، فانتماء هذه اللغة إلى الحقل الحامي السامي أدّى إلى تقارب على مستوى الإشكالات المطروحة، وجعل المستمزغين يوظفون نفس الأدوات اللسانية التي وظفها الساميانيون في التحليل. فإذا نظرنا إلى القواميس الأمازيغية، مثلا، سنجد أن الكثير منها اعتمد على الجذر الصامتي في تصنيف المادة المعجمية.

تسعى هذه المساهمة إلى الكشف عن طبيعة الجذر في اللغة الأمازيغية من خلال مناقشة بعض المسلمات التي تأسست عليها القاموسية الأمازيغية. ولبلوغ ذلك، قُسِّم المقال إلى جزأين؛ يتتبع الجزء الأول مكانة الجذر في الدرس اللغوي قديما وحديثا، ويتفحص الجزء الثاني المسوِّغات التي اعتمدتها بعض القواميس الأمازيغية في اختيارها الجذر الصامتي أساسا لترتيب المادة المعجمية.

1. الجذر في الدرس اللغوي، من فقه اللغة إلى النظريات اللسانية الحديثة

تُعرِّف القواميس العامة للغة الجذر بكونه "أصلَ كل شيء". ولا تبتعد المعاجم اللسانية المتخصصة كثيرا عن هذه الدلالة حينما تذهب إلى أن هذا المفهوم اللغوي يحيل على ذلك العنصر الأصلي غير القابل للاختزال، والذي تتقاسمه نفس العائلة اللغوية. وتؤكد هذه المعاجم أن تعريف هذا المفهوم يختلف باختلاف زاوية التحليل وطبيعة اللغة المحلَّلة، فالجذر في اللسانيات التاريخية ليس هو الجذر في اللسانيات السانكرونية، ثم إن دلالة هذا المفهوم في اللغات الهندوأوروبية ليست هي نفسها في اللغات السامية الحامية (دوبوا (1991) Dubois). بعبارة أخرى، إن أهمية هذا المفهوم تختلف باختلاف وجهات النظر، فـ"اللسانيات السامية المقارنة ترى فيه عنصرا تاريخيا يسهل المقارنة بين اللغات المتقاربة، ومن ثم، إعادة بناء اللغات القديمة. في حين تنظر إليه اللسانيات السانكرونية من زاوية أهميته العملية أو الوظيفية باعتباره غالبا ما اعتُمد دخلا معجميا للقواميس" (بروني (2007:54) Prunet).

وتبعا لبوهاس وگيوم (1984) Bohas et Guillaume، فإن النقاش حول الجذر في اللغات السامية تجاذبه منذ القديم، تياران اثنان؛ دافع التيار الأول عن واقعيته اللسانية، فتعامل معه باعتباره مورفيما يتمتع باستقلالية صرفية تامة، في حين نفى التيار الثاني خاصية الاستقلالية عنه، فذهب إلى أن الجذر لا يعدو أن يكون أداة افتراضية تقديرية يُلجأ إليها في التحليل الصرفي والتصنيف المعجمي.

1.1. الجذر في الفقه اللغوي السامي

إن الاهتمام بالجذر في اللغات السامية، وعلى رأسها اللغتان العربية والعبرية، وتوظيفه في البحث اللغوي ليس مرتبطا بالدرس اللساني الحديث، بل إن اللجوء إليه يعود إلى فقهاء اللغة أو الفيلولوجيين القدامى الذين اعتمدوه أساسا في بناء قواميسهم، فقد أولى النحاة واللغويون العرب عناية كبيرة لهذا المفهوم منذ القرن الثاني الهجري- الثامن الميلادي، فذهبوا إلى أن الكلمة العربية نتاج جذر صامتيّ وصيغة، مميزين على أساسه بين الكلمات الجامدة التي لا تضم إلا الحروف الأصول، والكلمات المشتقة التي أضيفت إليها حروف زائدة، ومعتمدين إياه في تصنيف المادة المعجمية للقواميس التي ألفوها. فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ)، متأثرا، حسب بعض الباحثين بالسنسكريتية، يعتمد الرؤية الجذرية

أداةً تطبيقية لبناء قاموس "**العين**" الذي افتتح به التأليف المعجمي، والذي أضحت سماته مبادئ التزم بها كثير ممن أتوا من بعده (**تهذيب اللغة** للأزهري، و**البارع** للقالي، و**الجمهرة** لابن دريد، و**المقاييس** لابن فارس، و**الصحاح** للجوهري، و**لسان العرب** لابن منظور، و**القاموس المحيط** للفيروزبادي...).

وتجدر الإشارة إلى أن المكانة التي تبوأها الجذر في التصنيف القاموسي عند فقهاء اللغة القدماء لم يحملهم على التسليم بإلزامية اعتماده أساسا في بناء الكلمة، فالاشتقاق عند النحاة العرب، مثلا، لم يربط بين جذر وكلمة أو كلمات، بل إنه وصل كلمة بأخرى (لارشر Larcher (1999: 103))؛ بتعبير آخر، إن النحاة العرب أخذوا في تحليلهم الصرفي بفكرة الاشتقاق من الكلمة وليس من الجذر، إذ لا يعدو أن يكون هذا الأخير عندهم أمرا افتراضيا تقديريا، إنه حسب ابن جني في "باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما، لا زمانا ووقتا" "موضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته"(**الخصائص**1 : 256).

ويشير راتكليف Ratcliffe (2013) في هذا الإطار إلى أنه لا يمكن الحسم بشكل دقيق في المرحلة التي انتقلت فيها نظرية الجذر والصيغة إلى "مقاربة أرثودوكسية " للصرف العربي، غير مستبعد في هذا الشأن دور فقه اللغة العبري المقارن، حيث يسجل أن هذا الأخير، متأثرا بالصناعة القاموسية العربية، تبنّى فرضية الجذر الصامتي الثلاثي أصلا لكل كلمة سطحية قصد الكشف عن اطراد التغيرات الفونولوجية وتجاوز التغيرات الصوتية التي عرفتها العبرية التوراتية والآرامية.

2.1. الجذر في النظريات اللسانية الحديثة

منذ بدايات القرن العشرين، وتأثرا بنتائج اللسانيات التاريخية الهندوأوروبية، استثمر الباحثون في حقل اللغات السامية مفهوم الجذر الصامتي في دراستهم لهذه اللغات دونما توافق حول طبيعته أو ودوره. ففي الوقت الذي ذهب فيه بروكلمان Brockelmann (1913) إلى أن "الجذر في اللغات السامية لا يلعب إلا دورا تصنيفيا يماثل دور الأبجدية في تنظيم المعجم وأنه تجريد محض".[1] أولاه البنيويون الساميون، وفي مقدمتهم كانتينو Cantineau (1950)، وهاريس Harris (1951)، ومارسيل كوهن Marcel Cohen (1947)، ودافيد كوهن David Cohen (1968،1970) مكانة مميزة، مدافعين أحيانا عن واقعيته اللسانية، "فنسق

[1] السغروشني (1988)، ص 51 .

الجذور مبدأ من المبدأين اللذين تنظم وفقهما كل مفردات اللغات السامية وتصنف، ليس في معاجمنا وحسب، وإنما واقعيا في اللغة"[2]. وهذا ما يفسر سعيَ هؤلاء إلى بناء نظرية للاشتقاق الصرفي في اللغات السامية تتأسس على نسقين فرعيين متقاطعين: نسق الجذور الصامتية من جهة، ونسق الصيغ من جهة أخرى. يمثل الجذر المفهوم المعجمي الذي تتقاسمه جميع المفردات، فهو "العنصر الجوهري المشترك بين مجموعة من الكلمات الشديدة التقارب من حيث المعنى"[3]، بينما تمثل الصيغة الفصيلة التي تنتمي إليها الكلمة، فهي" قوالب صائتية تتحرك بها صوامت الجذر فتصبح فعلا أو اسما أو صفة أو تصير مفردا أو جمعا أو مصغرا أو مكبرا"[4].

ومع بروز الفونولوجيا المستقلة القطع Autosegmental Phonology، والصرف اللاسلسلي Nonconcatenative Morphology في أواخر سبعينيات القرن الماضي، سيتبوأ الجذر مكانة مورفيم قائم بذاته، إذ ستحلل الكلمة وفق هذا التصور الحديث إلى ثلاث مورفيمات مستقلة، توافقها ثلاثة صفوف؛ صف الصوامت، الذي يوافق مورفيم الجذر ويكون عبارة عن مادة صامتية صِرفة، ثم صف الصوائت، وأخيرا صف الهيكل العروضي الذي يربط المادة الصامتية بنظيرتها الصائتية وفق مواضعات محددة. وبناء على ذلك، فإن فعلا مبنيا للمجهول من قبيل "كُتِب" سيكون له التمثيل الآتي: (مكارتي McCarthy (1979،1981)):

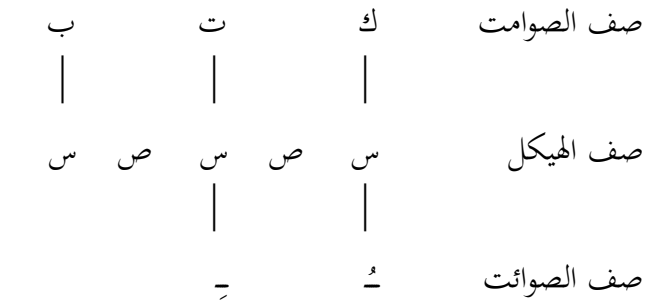

وقد كان لهذا التصور الذي رأى في الجذر الصامتي مورفيما مستقلا صدى واسعٌ في حقل اللسانيات الحامية السامية، ومن ثم وُظِّف، بشكل كبير في تحليل شتى الظواهر الصرفية. إذ

[2] كانتينو Cantineau(1950) ص.12.

[3] المرجع السابق ص 120.

[4] السغروشني (1988: 52)

غالبا ما اعتمده الباحثون دخلا لاشتقاق مختلف الوحدات اللسانية (مكارتي McCarthy (1981)، وأنكوجار Angoujard (1988) وبروني وبيلان وإدريسي Prunet, Béland et Idrissi (2000)، دافيس وزاويدة Davis and Zawaydeh (2001)، والحروشي وسيجيرال Lahrouchi et Ségéral (2010)، ...).

وسيعرف هذا الوضع تغيرا واضحا منذ تسعينيات القرن الماضي حيث سيشكك بعض الباحثين (بات يل Bat-El (1994، 2003، 2011، 2017)، وأوسيسكين Ussishkin (1999، 2000)، وراتكليف Ratcliffe (1997، 2013)، وبنمامون Benmamoun (1999)، وديل والمدلاوي Dell and Elmedlaoui (1992)، وبنسكاس Bensoukas (2001)...) في المكانة التي أنيطت بهذا المفهوم والدور الذي يلعبه في الاشتقاق الصرفي، وسيبينون أن هذا الأخير لا يَعتبِر، على وجه الإطلاق، سوى الجذر والصيغة، بل إن هناك عناصر أخرى تدخل في هذه العملية، يأتي الجذع على رأسها، فالكثير من الكلمات المشتقة لا ترتبط بصيغة محددة بقدر ما تمثل تغييرا للكلمة الدخل، بل إن هناك حالات تلعب فيها اللواصق والصوائت دورا كبيرا في الاشتقاق رغم أنها لا تنتمي إلى المادة المشكلة للجذر.

بناء على ما سبق، يتبين أن معالجة الظواهر الصرفية في اللغات الحامية السامية تتقاسمها مقاربتان اثنتان، تدعى الأولى بالمقاربة الجذرية Root Based Aprroch، وتسمى الثانية بالمقاربة الجذعية Radical Based Approch. وتقدم كل مقاربة من هاتين المقاربتين حججا متنوعة لدعم أطروحتها. نقف فيما يأتي عند أهمها[5].

أ. المقاربة الجذرية

تدافع هذه المقاربة، كما رأينا أعلاه، عن الدور الجوهري الذي يلعبه الجذر الصامتي في الاشتقاق الصرفي للكلمات، وتؤكد على وجوده باعتباره وحدة لسانية في المعجم الذهني للمتكلمين، حيث قدم الباحثون بشأن ذلك براهين مختلفة استقوها من دراستهم لظواهر لسانية متعددة من قبيل لغات اللعب (مكارتي McCarthy (1981))، وأسماء التحبب (دافيس وزاويدة Davis and Zawaydeh (2001))، واللغات الخفية أو السرية (الحروشي

[5] استنادا إلى بات يل Bat-El 2017 يُميَّز اليوم بين ثلاث مقاربات كبرى للصرف: مقاربة الجذر والوحدة والترتيب Root based item-and-arrangement، ثم مقاربة الكلمة والوحدة والترتيب Word based item-and-arrangement، وأخيرا مقاربة الكلمة والوحدة والسيرورة Word based item-and-process.

وسيجيرال (Lahrouchi et Ségéral (2010)، والاكتساب اللغوي (بودلاع ومارسلن ويلسون (Boudelaa and Marslen-Wilson (2015) والقرائية (بروني وبيلان وإدريسي (Prunet, Béland et Idrissi (2000)، واستنادا إلى ذلك، خلصوا إلى ما يأتي:

- تنطبق قيود التأليف على الجذر بغض النظر عن الصوائت واللواصق التي تتصل به؛
- تشتق أسماء التحبب من الجذر الصامتي فقط دون الصوائت أو اللواصق؛
- يستطيع المتكلم الممارس للغة سرية عزل واستخراج الصوامت الجذرية من الكلمات المنطلق، ثم يشتق منها الكلمات السرية الهدف بتوظيف آليات صرفية محددة؛
- يرتكب المصاب بالقرائية أخطاء القلب المكاني على مستوى صوامت الجذر دون صوائته أو اللواصق التي تتصل به.

ب. المقاربة الجذعية

تقلل هذه المقاربة من أهمية الجذر في التحليل الصرفي، بل وتنفيه في بعض الحالات، معتمدة على مجموعة من العوامل تأتي الكفاية الوصفية على رأسها. فحسب راتكليف (Ratcliffe (2013، تُحلل العديد من الأنسقة الصرفية للعربية المعيارية مثلا (بناء الجمع والتصغير، والزمن والجهة، واشتقاق الأنسقة الفعلية، والتناوب الصائتي...) بطريقة بسيطة اعتمادا على المقاربة التي تربط بين الكلمات أو الجذوع، في حين أن هذه الظواهر تبدو ضبابية أو جد معقدة في إطار المقاربة الجذعية. وخلص بات يل (Bat-EL (2017 إلى هذا الأمر أيضا، فذهب إلى أن دلائل ارتباط الكلمات بعضها ببعض دونما حاجة إلى وساطة الجذر كثيرة يتجلى أهمها في النقل الفونولوجي Phonological Transfer، بشقيه العروضي والقطعي، إذ لا يلعب مفهوم الجذر في العبرية مثلا أي دور في بناء الأفعال المشتقة من الأسماء، حيث تحافظ الأولى على كمية ورتب صوامت الثانية، وهو الأمر الذي لا يمكن للجذور رصدها.

وفي دراستهما للنقل الكمي Quantitative Transfer في صرف تاشلحيت، يؤكد ديل والمدلاوي (Dell and Elmedlaoui(1992 على أن الوحدات التي تملأ الصيغة ليست صوامت مجردة، أي ليست "جذرا"، بل إنها جذوع تضم صوامت وصوائت، وقد تكون هذه الأخيرة من الناحية الصرفية بسيطة أو معقدة.

2. الجذر في القاموسية الأمازيغية

لا شك أن التأليف في القاموسية الأمازيغية قد قطع أشواطا ليست قصيرة امتدت بداياته الأولى من العصر الوسيط الذي عرف حركة دؤوبة في هذا المجال توجت بمجموعة من المعاجم والمسارد العربية – الأمازيغية التي شملت ميادين شتى يأتي الفقه والطب الشعبي على رأسها (معجم ابن تونارت، ومعجم الهلالي، ومعجم المارتيني)، مرورا بالفترة الاستعمارية التي تميزت بإنتاج غزير كان الهدف منه الإحاطة بلغات الشعوب المستعمرة عامة وبمعاجمها خاصة (فونتور دو بارادي (1844) Venture de Paradis، وجوردان (1934) Jordan، وديستان (1938) Destaing، وإبانييز (1944) Ibanez، وفوكو (1951) Foucault...)، وانتهاء بالمرحلة الراهنة التي توخى فيها مؤلفو القواميس وصف الثروة المعجمية لمختلف التنوعات اللهجية (دالي (1982) Dallet، ودولور (1984) Delheure، وشفيق (1990، 1996، 2000)، والطايفي (1992، 2016) Taifi، وسغوال (2002) Serhoual، ورحو (2005) Rahhou، وأزضوض (2011) Azdoud، وأوسيكوم (2013) Oussikoum (2013)، واعمر وآخرون (2017) Ameur et al. ...).

يُميز في القواميس الحديثة التي اعتمدت الأمازيغية لغة انطلاق، من حيث تصنيفها لمادتها المعجمية، بين نوعين اثنين؛ رُتبت هذه المادة في النوع الأول استنادا إلى الحرف الأول من الجذر، كما هو الحال في قاموس دالي (1982)، وقاموس الطايفي (1991)، وقاموس دولور (1984)، وقاموس سغوال (2002)، وقاموس رحو (2005) وغيرها، بينما صُنفت هذه المادة في النوع الثاني اعتمادا على الحرف الأول من الكلمة أو من الوحدة المعجمية، ويمكن التمثيل له بقاموس أزضوض (2011)، وقاموس أوسيكوم (2013)، وقاموس اعمر وآخرون (2017) وغيرها. يسمى التصنيف الأول بالترتيب الجذري، أو الترتيب الألفبائي للجذور، ويدعى الثاني بالترتيب الألفبائي.

تذهب القواميس التي اعتمدت الجذر في ترتيب مادتها المعجمية إلى أن هذا الاختيار أملته طبيعة اللغة ذاتها، أو بعبارة أدق طبيعة البنى الصرفية للمعجم؛ فتؤكد في مقدماتها التي ترسم الخطوط العريضة لمنهجية بنائها على أن هذا المفهوم هو الخيط الرابط بين مختلف الوحدات اللغوية التي تنتمي إلى نفس الأسرة المعجمية. ومن ثم، فإن الترتيب الجذري يمكّن القاموس من التأليف بين ما هو مؤلف أصلا في اللغة، عكس الترتيب الألفبائي الذي يؤدي إلى تفسخ البنية المعجمية ويعقد استعمال القاموس. فالجذر، حسب هذه المقدمات، ورغم طبيعته المجردة يمثل واقعا لسانيا يعيه المتكلم ويشعر به فطريا.

وتسلم مقدمات هذه القواميس من جهة أخرى في مناقشتها لطبيعة هذه المادة الجذرية الأصلية بأنها تتكون من صوامت فقط، ذلك لأن البنية الصرفية للغة الأمازيغية تتولد عن الوصل بين جذر صامتي من جهة، وصيغة محددة من جهة أخرى؛ ينتمي الجذر إلى سلسلة مفتوحة قد تطول أو تقصر، ويحمل دلالة دنيا تحيل على فكرة أو مفهوم مجرد، بينما تمثل الصيغة القالب الذي تبنى به هذه الجذور مقولتها النحوية، ويعد هذا من الخصائص الأساسية التي تشترك فيها الأمازيغية مع اللغات السامية.

إذ سلمنا بما جاء في مقدمات هذه القواميس، سننتهي إلى الخلاصات الآتية:

i. تستلزم البنية الصرفية الأمازيغية الترتيب الجذري للمادة المعجمية؛
ii. يعد الجذر في الأمازيغية، وكما هو الشأن في اللغات الحامية السامية بصفة عامة، واقعا لسانيا يعيه المتكلم؛
iii. تتكون الجذور الأمازيغية من مادة صامتية صرفة.

سنحاول فيما تبقى من هذه الفقرة أن نناقش كل مسلمة من هاته المسلمات الثلاث لنكشف حدودها والتحديات التي تواجهها.

1.2. البنية الصرفية الأمازيغية و الترتيب الجذري للمادة المعجمية

تُطرح أمام هذه المسلمة أسئلة كثيرة أهمها: ما هي الخصائص الصرفية التي تتميز بها وحدات المعجم الأمازيغي؟ وما هي المكانة التي يحظى بها الجذر، وكيف يمكن لها أن تفرض هذا المفهوم وسيلة فضلى في ترتيب المادة المعجمية؟

دأبت الأدبيات اللسانية الأمازيغية، متأثرة بنتائج الدرس اللساني السامي بصفة عامة، على اعتبار الكلمة نتاج عمليات تعاقبية من جهة أولى، وعمليات غير تعاقبية من جهة ثانية؛ يتجلى الجانب التعاقبي في زيادة اللواصق ذات اليمين (سوابق) وذات الشمال (لواحق أو أعجاز)، ويظهر الأسلوب غير التعاقبي في الجذر والصيغة. بعبارة أخرى، إن الكلمة الأمازيغية خلاصة جذع مكون من جذر وصيغة اتصلت بهما لواصق مختلفة باختلاف دلالتها، وهو ما يمكن التعبير عنه بالخطاطة الآتية:

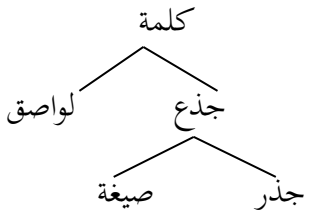

استنادا إلى التمثيل السابق، سيكون فعلا من قبيل "**يسّلماد**[6]: يعلّم" نتاج تأليف بين الجذر الصامتي "**لمد**: تعلم [7]" والصيغة"ص1 ص2ح ص3"[8] الدالة على التمامية من جهة، وبينهما وبين السابقة الاشتقاقية "**سـ**" التي تدل على الجعلية، والسابقة الصُّرفية "**يـ**" التي تحيل على المذكر الغائب من جهة أخرى. يختص الجذر بالدلالة على معنى من المعاني، وهو"التعلم" في المثال السابق، وتظل هذه الدلالة حاضرة في مجموع الوحدات المعجمية التي تتقاسم نفس المادة الأصلية (**المّود، اسلمد، انلماد**). بينما تحيل الصيغة على قالب مشكل من مواقع صامتية وأخرى صائتية حيث ركبت المادة الأصلية، وحصلت على تخصيص مقولي يجعلها تنتسب إلى فصيلة نحوية معينة، ويميزها عن باقي المقولات النحوية الأخرى.

أكيد أن العلاقة بين الصورتين "**لمد**" و"**سّلماد**"، أو"**لمد**" و"**انلماد**" واضحة ولا أحد يستطيع نفي صلة إحداهما بالأخرى، غير أن ذلك لا يعني أن الوسيلة الوحيدة لوصف هذا الترابط هي الاعتماد وجوبا على الجذر والصيغة، بل توجد إمكانات أخرى لذلك دونما حاجة إلى هذين المفهومين، وهو ما رأيناه في الفقرة الأولى من هذا المقال، حيث بينت مقاربة الجذع أو الكلمة أنه يمكن تجاهل هذين الأخيرين في معالجة الكثير من الظواهر اللغوية في اللغات الحامية السامية. ويُسجل بالنسبة للأمازيغية أن العديد من العمليات الصرفية، سواءً الصُّرفية أو الاشتقاقية، لا تعتمد الجذر أساسا في البناء؛ فإذا نظرنا، على سبيل المثال، إلى معطيات جمع التكسير ألفيناها تدحض فرضية هذا الاشتقاق المباشر من الجذر، إذ لا يوجد في صورة من قبيل "**غنم**: قصب" ما يستلزم اختيار صيغة الجمع "ص1 و ص2 ا ص3" دون أخرى. بعبارة أدق، إن الخاصية التي تحدد طبيعة الجمع تأتي من صورة المفرد "**اغانيم**"، وليس من الجذر "**غنم**".

---

[6] نعتمد في تدويننا للمعطيات الأمازيغية الخط العربي الموسع، ويُقصد به تطويع للخط العربي الأساسي عن طريق توسيع إمكانياته، انظر في هذا الشأن المدلاوي (2001).

[7] اعتمد البنط العريض لتدوين المعطيات الأمازيغية التي وردت في متن النص.

[8] يحيل "ص" على الصوامت و"ح"على الحركات أو الصوائت.

ثم إن تتبع الأدبيات الصرفية الأمازيغية بمختلف مشاربها النظرية يبين أن الباحثين أخذوا في تحليلهم الصرفي بفكرة اشتقاق الكلمات من بعضها البعض، ولم يهتموا بها من زاوية انحدارها مباشرة من الجذر، فالقياس أن يربط الفعل "**سّوفغ**: أخرج" بالفعل "**فّغ**: خرج"، والفعل "**سّيول**: تكلم" أو "**ساول**: تكلم" بالاسم "**اوال**: كلام"، واسم الحدث "**اسوفغ**: إخراج" بالفعل "**سّوفغ**: أخرج"، ونظيره "**وفوغ**: خروج" بالفعل "**فّغ**: خرج"، ...إلخ. بعبارة أخرى، تقوم العلاقة في هذه المعطيات بين الكلمات، وليس بينها وبين الجذر، ولعل مصطلح "الاسم الفعلي" Verbal Nouns المستعمل بكثرة في الأدبيات اللسانية الأمازيغية حجة على ذلك.

يتبين مما سبق أن البنية الصرفية الأمازيغية لا يمكن اتخاذها دليلا على ضرورة اعتماد الجذر أساسا لترتيب المادة القاموسية. فالعلاقة بين الوحدات المعجمية التي تنتمي إلى نفس الحقل الاشتقاقي لا تقتضي بتاتا وجوب اعتماد هذا المفهوم في عملية التصنيف.

2.2. الواقعية اللسانية للجذر

أثارت فكرة الواقعية اللسانية للجذر في السنوات الأخيرة نقاشا كبيرا في حقل اللسانيات الحامية السامية بصفة عامة، فبعدما اعتبرت هذه الواقعية لمدة طويلة مسلمة يتأسس عليها التحليل الصرفي ويبنى عليها التصنيف المعجمي، ظهرت أصوات لسانية تشكك في هذا التسليم، وترى في الجذر مفهوما مجردا يمكن اعتماده في بناء هذا التحليل. وفي هذا الإطار، انتقد لارشر (1999) Larcher في دراسته للجذر في اللغة العربية الخلط الذي وقع فيه الكثير من المستعربين والساميات بين بصفة عامة حينما جعلوا من عملية ميتالسانية تُحلَّل بموجبها الكلمة إلى جذر وصيغة قدرةً لغوية للمتكلم، فراحوا يتحدثون عن "الوعي" أو "الشعور"بالجذر (فليش (1962) Fleisch، ولوكونت (1968) Lecomte)، أو عن اللغات الحامية السامية باعتبارها "لغات ذات جذر ظاهر"(كوهن (1939) Marcel Cohen)، أو يعالجون الجذر والصيغة باعتبارهما "نسقين كبيرين متقاطعين يشملان في شبكتهما كتلة المعجم السامي بأكمله"(كانتينو (1950) Cantineau، كوهن (1964، 1968) David Cohen). وخلص الباحث، معتمدا على الحالات الضبابية التي تواجهه يوميا في تجربة اشتغاله على العربية إلى أن "الجذر ظاهر لكل من يُمضي حياته في جعله يبدو كذلك". بعبارة أخرى، إن الواقعية اللسانية لهذا المفهوم المجرد لا تعدو أن تكون إسقاطا لتحليل الباحث، فالجذر إذا، وكما ذهب إلى ذلك بروكلمان منذ بداية القرن الماضي (1908: 286-87) ليس سوى مفهوم افتراضي محض يساهم في التحليل اللغوي.

وفي هذا الإطار دائما، قام بوهاس ورزوق Bohas et Razouk (2002) بدراستين تجريبيتين، شملت الأولى مائة واثنين وثلاثين متكلما للغة العربية، وسعت إلى اختبار قدرتهم على استخراج الجذر والصيغة في كلمات محددة، بينما همت التجربة الثانية عشر متكلمين فقط ورمت إلى ضبط مدى تمكنهم من تحليل الكلمات التي قرؤوها بطلاقة إلى جذر وصيغة، فجاءت النتيجة في كلتي التجربتين مماثلة لما انتهى إليه لارشر أعلاه، إذ لم يتوفق أغلب المشاركين في هذه العملية. وهو ما قاد الباحثيْن إلى خلاصة مفادها أن النظريات التي تتأسس على فرضية الواقعية اللسانية للجذر لا يمكن لها أن تستقيم مع نتائج مثل هذه التجارب، فالجذر لا يعدو أن يكون "صنيعة النحويين وليس أبدا واقعا لسانيا يعيه متكلمو اللغة"(ص، 28).

وإذا كان تحديد الجذر بهذا التردد وهذه الصعوبة في اللغة العربية التي لطالما قُدِّم فيها هذا المفهوم باعتباره "واضحا"و"ظاهرا"، فإن الأمور تزداد تعقيدا في لغة مثل الأمازيغية التي يُقرُّ المشتغلون عليها، منذ البداية، بغياب هذا الوضوح، حيث يكون تحديد الجذور أو استخراجها أحيانا مغامرة تطغى على نتائجها الذاتية والاعتباطية، فهذا دافيد كوهن (1993: 164)Cohen يعترف بغياب تصور واضح لمفهوم الجذر في الأمازيغية، وهو ما كانت له انعكاسات كثيرة على مستوى ترتيب المادة المعجمية في القواميس اللغوية. ولا يبتعد گالان (2010: 84) Galand كثيرا عن هذا الرأي حينما يشدد على الخطورة التي يتسم بها هذا المفهوم دون أن ينفي أهميته الوظيفية، مبرزا أن الوضع الحالي للهجات الأمازيغية يجعل من الالتباس الجذري أمرا لا مفر منه؛ فواصف اللغة الذي لا يملك أبدا متونا شاملة، قد يكتشف في أية لحظة أن ما اعتبره صامتا جذريا منتميا للمعجم ليس كذلك، بل هو مكوِّن من مكوِّنات الصرف.

وتؤكد مقدمات القواميس التي انطلقت من الجذر لترتيب مادتها المعجمية الوضع غير الواضح لهذا المفهوم، فتقر بصعوبة استخراج الجذور التي ستبني عليها مقالاتها القاموسية، فهذه مقدمة قاموس دالي تشير بعبارة واضحة إلى أنه "لا يمكن استبعاد بعض الاختيارات الاعتباطية والذاتية نظرا لعدم وضوح هذا المفهوم وصعوبة استثماره في الأمازيغية"، مبرزة أن الدراسات القاموسية الأمازيغية التي تبت بصورة مطلقة في هذا المفهوم نادرة جدا، وتتقوى هذه الندرة في حالة الدراسات المقارنة. ويؤكد دولور Delheure (1984) في مقدمة قاموسه المزابي الفرنسي هذا الوضع أيضا مبرزا "أن الجذوع الصامتية المعتمَدة مداخل معجمية ليست بالضرورة جذورا بالمعنى الحرفي للكلمة، إنها ليست سوى أبنية جُردت من كل صوائتها، الثابتة منها والمتغيرة، ومن كل لاصقة حاملة لدلالة نحوية، علاوة على أداة التعريف العربية". بعبارة

أخرى، إن الجذور لا تعدو أن تكون هياكل افتراضية يستعين بها القاموسي لترتيب مادته المعجمية.

وتتجلى الضبابية التي تطبع مفهوم الجذر في القاموسية الأمازيغية في عدم تقيد هذه الأخيرة بالحدود التي رسمتها له في مقدماتها؛ فتراها تخصص مداخل مستقلة لجذور غير معراة من زوائدها الاشتقاقية، ومن أمثلة ذلك: "**سكن**: أحنى" (دالي 763)، و"**مضن**: مرض"(دالي 178)، و"**سگنف**: استراح" (الطايفي 623)،و"**ملسو**: لبس"(الطايفي419) و "**سندف**: أذكى جرحا" (سغوال 343)، و"**مروْ**: اتسع " (سغوال 317)...إلخ.

ومن مظاهر هذا الاضطراب أيضا التأرجح في معالجة الوحدات المعجمية المركبة؛ إذ يُسجَّل أن بعض هذه القواميس أوردتها تارة باعتبارها منتمية إلى جذر مركب يُعامَل معاملة الجذور المفردة، فخصصت له، من ثم، مدخلا مستقلا كما في: "**فطلب**: **توفطّلبا**: نبات" (الطايفي: 140)، و"**فروْش**: **فارثيوشّا**: بعد غد" (سغوال 113)، ثم عالجتها تارة أخرى باعتبارها مشكلة من جذرين اثنين فأتت بها تحت أحدهما كما في المثال الأول الذي ورد تحت الجذر "**ف**: **اف**: فاق" (الطايفي: 100)، دون الجذر "**طلب**: **طّالب**"، أو تحتهما معا كما في "**فارثيوشا**" الذي جاء تحت الجذر "**فر**: **فار**: بعد"، وتحت الجذر "**ثوش**: **ثيوشّا**: غد".

ويبدو أن الكلمات المقترضة لم تسلم هي الأخرى من هذه المعالجة المزدوجة، فلام التعريف العربية، على سبيل المثال، ترد حينا مكونا أصليا من مكونات الجذر، فتثبت فيه كما في "**تالخوخت**: خوخة" و"**تالخاتمت**: خاتم"، و"**تالخيارت**: خيارة" التي تأتي تباعا تحت الجذور "**لخ**" (الطايفي 376)، و"**لختم**" (الطايفي376)، و"**لخير**" (الطايفي377)، وتعالج أحيانا أخرى باعتبارها عنصرا خارجيا عن الجذر، فتسقط عنه لترد من ثم تحت "**خ**" (الطايفي272)، و"**ختم**" (الطايفي293)، و"**خير**" (الطايفي 296).

يتبين مما سبق أن مفهوم الجذر في الأمازيغية ليس بذلك الوضوح الذي تقدمه به مقدمات القواميس التي تبنته أداة لتصنيف مادتها المعجمية، وهو ما يضع الواقعية اللسانية التي دافعت عنها هذه المؤلفات على محك المساءلة، إذ كيف يعقل أن يكون الجذر واقعا لسانيا يعيه متكلم اللغة وأن يجد القاموسي ذاته أحيانا صعوبة كبيرة وترددا واضحا في البت في طبيعة بعض مكوناته المعجمية أو الصرفية، فيلجأ من ثم في حالات عديدة إلى وضع علامة استفهام أمامها. وعليه، نخلص إلى أن هذا المفهوم لا يعدو أن يكون أداة افتراضية قد يلجأ إليها القاموسي في ترتيب المادة المعجمية. ثم إن الكثير من جذور هذه القواميس ليست

سوى متوالية من صوامت لاتحمل أية دلالة ما لم تتصل بها الصوائت التي تُصيرّها جذوعا. وهذا ما سنراه في الفقرة الموالية.

3.2. الطبيعة الصامتية الصرفة للجذر

تسلم القواميس التي اعتمدت الجذر وسيلة لتصنيف مادتها المعجمية بأن هذا المفهوم يتكون من مادة صامتية صرفة يُحصّل عليها بعد حذف كل صوائت الوحدات المعجمية، إضافة إلى الصوامت الإلصاقية. والسؤال الذي تحاول هذه الفقرة الإجابة عنه هو: هل لا يضم الجذر الأمازيغي فعلا سوى مكونات صامتية، أم أنه يشمل الصوائت أيضا؟

في الواقع، إن طبيعة الجذر من بين القضايا التي استأثرت باهتمام الباحثين في اللسانيات الأمازيغية منذ خطواتها الأولى. إذ يبدو أن انتماء هذه اللغة إلى الحقل الحامي السامي أدى إلى تقارب على مستوى الإشكالات المطروحة في هذه اللغات، وجعل المستمزغين يوظفون نفس الأدوات اللسانية التي وظفها الساملياتيون، ويسلمون معهم بخصائصها ذاتها. فطبيعة الجذر الأمازيغي، وهي ما يهمنا في هذا المستوى من التحليل، لم تخرج حسب هؤلاء عن طبيعته في اللغات السامية، إنه، حسب باصي(1952) Basset مادة صامتية صرفة تحمل دلالة الكلمة، وتكون ثابتة من حيث طبيعتها، ومن حيث عددها، ومن حيث موقعها، ويوجد تقابل جوهري بين الصائت والصامت؛ فالصائت لا يلعب أي دور على مستوى جذر الكلمة، بينما يلعب الصامت دورا جذريا ودورا صرفيا.

حدد باصي إذا الجذر باعتباره مادة صامتية صِرفة، حاملة للمعنى المعجمي للكلمة، وقصر دور الصوائت على المجال الصرفي فقط. وقد سلم مؤلفو القواميس الأمازيغية، من بعده بالخاصية الصامتية الصرفة لهذا المفهوم، وهو ما كان له بالغ الأثر على مستوى ترتيب المادة المعجمية في هذه المؤلفات، حيث اعتُبر إسقاط الصوائت عن الجذوع معيارا من معايير استخراج الجذر – المدخل، فلم تثبت في القواميس سوى المادة الصامتية وأقصيت الصوائت مهما اختلفت طبيعتها، وهو ما أدى أحيانا إلى التعسف على اللغة لإجبارها على قبول متواليات من الصوامت الصماء، ولم يشفع لهذه الصوائت ثبوتها في جميع التصاريف والمشتقات، بل إن صوائت الكلمات المقترضة من لغات هندوأوروبية مثل الفرنسية والإسبانية لم تسلم من هذا التحليل. وهو ما يفسر إيراد هذه القواميس لجذور من قبيل "**بن: بانان:** موز"، و" **سردن: سردين:** سردين"، و"**ملط: ماليطا:** حقيبة"، إلخ.

وقد تعرض هذا الفصل الحاسم بين دور الصوائت من جهة ودور الصوامت من جهة أخرى لانتقادات متعددة من قبل الباحثين في حقل اللسانيات الأمازيغية بصفة عامة. (انظر جبور (1988) Jebbour، مقتدر (1989) Moktadir، يعزي (1991) Iazzi، وبنسكاس (1994،2001) Bensoukas،...إلخ)، إذ أكد هؤلاء على وجود جذور كثيرة لا تلعب فيها الصوائت أي دور صرفي، بل إنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجذر؛ وبناء على ذلك، ميزوا بين نوعين من الجذور: النوع الأول صامتي صرف، كما في "**لس**: لبس"، و "**كنف**: شوى"، و"**درغل**: عمي، صار أعمى"، أما النوع الثاني فهو صامتي صائتي، ومن أمثلته "**ادف**: دخل"، و"**مون**: صاحب"، و"**يغيس**: ذكي، صار ذكيا".

لا تحمل الصوائت التي وردت في الأمثلة السابقة، حسب الباحثين أعلاه، أية دلالة صرفية تذكر، بل تعد شأنها شأن الصوامت مكونا أصليا من مكونات الوحدات المعجمية التي لا تستقيم دلالتها إلا بها، ومن ثم فإن نفي الطابع المعجمي عن الفتحة في "**ادف**" أو الضمة في "**مون**"، أو الكسرة في "**يغيس**"لمجرد أنها صوائت غير مبرر لسانيا، ولعل ثبوتها في جميع تصاريف ومشتقات الجذر، كما تبين المعطيات أسفله، حجة على ذلك:

	الفعل البسيط[9]	الفعل المشتق الجعلي	الفعل المشتق المشارك
الصيغة المجردة:	ادف	سّيدف	مساداف
الصيغة التامة المثبتة:	ودف	سّادف	مساداف
الصيغة التامة المنفية:	وديف	سّيديف	مسيديف
الصيغة غير التامة:	تّادف	سّاداف	تّمساداف
الصيغة المشبهة التامة:	يودفن	يسّيدفن	يمسادافن
اسم الحدث:	اداف	اسيدف–اساداف	امسادف
اسم الفاعل:	اماداف	امسّادف	امساداف

وإذا نظرنا إلى الفتحة التي تتصدر الاسم سنجد أنها تظل ثابتة أيضا في مختلف التغيرات التي تطرأ عليه:

حالة إرسال	حالة تركيب	الجمع

[9] آثرنا توظيف مصطلح البسيط تمييزا له عن المجرد.

اداف واداف ادافن[10]

تضم جميع تصاريف ومشتقات "ادف" الفعلية منها والاسمية الفتحةالصدرية، وتتناوب هذه الأخيرة أحيانا مع الضمة (**ادف← ودف**)، أو مع الكسرة (**ادف←سّيدف**)، ومن ثم، فإن نفي الدلالة المعجمية عن هذا الصائت غير مبرر بتاتا. أما اعتماد القاموسية القائمة على الجذر الصامتي لهذه التناوبات الصائتية سببا كافيا لتجريد الجذوع من صوائتها الأصلية فيبدو غير مقنع تماما. فهذه السيرورة الصرفية ليست دليلا على الطبيعة النحوية للصائت، كما أن التغيرات التي تقع على الصوامت من إبدال وتضعيف ليست حجة على طبيعتها المعجمية.

وقد انتبه دافيد كوهن (1993: 162) إلى هذا الأمر فقدم تعريفا للجذر لم يستثن منه المكونات الصائتية، إنه "متوالية منظمة من الفونيمات التي تشكل مجموع العناصر المشتركة بين مجموعة اشتقاقية"، مؤكدا أن اعتماد الجذر الصامتي الصائتي له مزايا جمة على مستوى العمل القاموسي، حيث يمكِّن من رفع الالتباس عن عدد كبير من المداخل التي عالجتها هذه القواميس باعتبارها مشتركا لفظيا، فإذا تتبعنا على سبيل المثال جذرا ثنائيا من قبيل "**فس**" في قاموس الطايفي، سنجد أنه يخصص له سبعة مداخل معجمية، لكن إذا اعتبرنا الصائت سيتلاشى الاشتراك اللفظي قليلا لنصبح أمام جذور من قبيل "**افس**"، و"**فسو**"، و"**فوس**"، و"**فاس**"، و"**فيس**".

خلاصة القول، إن إسقاط الطابع المعجمي عن صوائت الجذوع غير مبرر لسانيا، والفصل الحاسم بين الصوامت باعتبارها المكونات الوحيدة المؤهلة لحمل دلالة معجمية، والصوائت باعتبارها عناصر حاملة للدلالة الصرفية فقط تدحضه المعطيات اللغوية. وإذا كان اعتماد الصوائت في الجذوع يعقِّد عمل القاموسي كما أشار إلى ذلك الطايفي (1996) Taïfi فهذا يعني أن الإشكالية تكمن في الطريقة المتبناة في ترتيب المادة المعجمية، وليس في الجذوع ذاتها. بعبارة أخرى، يجب التمييز في الصوائت، كما هو الشأن في الصوامت، بين الأصلية والاشتقاقية، فالفتحة التي تتصدر الفعل "**ادف**" أعلاه ليست بتاتا مثل تلك جاءت قبل الصامت الأخير في "**سّاداف**"، فالأولى ذات طبيعة معجمية أصلية في حين أن الثانية صرفية.

[10]الجمع هنا قياسي فقط.

خاتمة

إن تبني الجذر وسيلة لتصنيف المادة المعجمية في القواميس الأمازيغية ليست ضرورة حتمية أملتها الطبيعة الصرفية للأمازيغية كما ذهب إلى ذلك الكثير من المعجماتيين الأمازيغيين مدافعين أحيانا حتى عن واقعيته اللسانية. فهذا المفهوم لا يعدو أن يكون أداة افتراضية ورثته اللسانيات الأمازيغية عن اللسانيات السامية التي علت فيها، في السنوات الأخيرة، أقلام تقلل من دوره في التحليل الصرفي. بعبارة أخرى، إن التصنيف الجذري مجرد اختيار ديداكتيكي من بين اختيارات أخرى له نقط قوته ومكامن ضعفه كما هو الحال بالنسبة للترتيب على أساس الجذع أو الكلمة. ثم إن اعتماد هذا الجذر في ترتيب المادة القاموسية يستلزم مراجعة بعض المسلمات التي تأسست عليها هذه المؤلفات مثل نفي الطابع المعحمي على الصوائت جملة وتفصيلا، فالكثير مما أُعتُبر جذورا صامتية في هذه القواميس ليس سوى متوالية صماء من صوامت لا تتأتى دلالتها إلا إذا وُصِلت بوصوائتها.

البيبليوغرافيا

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (2006)، **الخصائص**، تحقيق محمد على النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

السغروشني، إدريس، (1988)، الصيغ في اللغة العربية. **وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب**. عكاظ، الرباط.

Basset, A. (2004), *La langue berbère, morphologie, le verbe, étude de thème*. L'Harmattan. Paris.

Bat-El, O. (1994), «Stem Modification and Cluster Transfer in Modern Hebrew ». *Natural Language and Linguistic Theory* 12 (4), 571-593.

Bat-El, O. (2017), «Word-based Item-and-process (WoBIP): Evidence from Hebrew Morphology». in Claire Bowern, Laurence Horn and Raffaella Zanuttini (eds.), *On looking into Words and beyond*, Berlin: Language Science Press, p. 115-135.

Bensoukas, K. (2001), *Stem Forms in the Non-templatic Morphology of Berber*, Doctoratd'Etat thesis, Rabat.

Bohas, G. et Guillaume, J.P. (1984), Etude des théories des grammairiens arabes. Morphologie et phonologie. Vol.I,. Damas.

Bohas, G. et Razouk, E. (2002), « Et portant ils lisent ». *Langues et Littératures du Monde Arabe*, p.11- 28. halshs-00425246.

Boudelaa, S. and Marslen-Wilson, W. D. (2015). «Structure, form, and meaning in the mental lexicon: Evidence from Arabic». *Language, Cognition and Neauroscience* 30 (8), 955-992.

Cantineau, J. (1950), «Racines et schèmes», *Mélanges William Marçais*. Paris: Maisonneuve, p. 119-124.

Cohen, D. (1993), « Racines », in À *la croisée des études lybico-berbères. Mélanges offerts à Paulette Galand-Pernet et Lionel Galand*, Paris: Geuthner, p. 161-175.

Dallet,J-M. (1982), *Dictionnaire kabyle-français : Parler des Aït Mangellat*, Algérie, Paris, SELAF.

Delheure, J. (1984), *Dictionnaire mozabite-français*, Paris, SELAF.

Dell, F. and Elmedlaoui, M. (1992), « Quantitative Transfer in the Nonconcatenative Morphology of ImdlawnTaschlhiytBerber». *Journal of AfroasiaticLanguage*, 3, 89-125.

Dubois, J., et al. (1991), *Dictionnaire de la linguistique*, Paris, Larousse

Galand, L. (2010), *Regards sur le berbère*, Milano, Centro Studi Camito-Semitici.

Lahrouchi, M. et Ségéral, Ph. (2010), « La racine consonantique : évidences dans deux langages secrets en berbère tachelhit », *Recherches Linguistiques de Vincennes* 39, 11-30.

Larcher, P. (1999), «Vues nouvelles sur la dérivation lexicale en arabe classique», in *Tradition and Innovation. Norm and Deviation in Arabic and Semitic Linguistics*, p. 103-123.

McCarthy, J. (1981), A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology. in *Linguistic Inquiry* 12, 373-418.

Prunet, J. F. (2007), la racine sémitique dans les sciences cognitives., in *La formation des mots dans les langues sémitiques*, p. 53-80.

Prunet, J. F., Beland, R., and Idrissi, A. (2000). « The mental representation of Semitic words». *Linguistic Inquiry*,31, 609-648.

Ratcliffe, R. (2013), «Morphology», in *The Oxford Handbook of Arabic Linguistics*, Edited by Jonathan Owens, p. 71-93.

Serhoual, M. (2002), *Dictionnaire tarifit-français*, vol. I, et *Essai de lexicologie amazighe*, vol. II, Thèse de doctorat d'état, Université Abdelmalk Essaâdi. Tétouan.

Taïfi, M. (1991), *Dictionnaire tamazight-français* (parlers du Maroc Central), Paris, L'Harmattan-Awal.

Taïfi, M. (1996), Construction des formes de mots et classification des entrées lexicales. in *Lexicomatique et dictionnairique*, actualité scientifique, AUPELF, UREF, p. 189- 204.

مفهوم الجذر الصرفي بين اللغتيْن العربية والعبرية: دراسة مقارنة

عبد الكريم بوفرة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وجدة

Les notions de racine et de radical occupent une place majeure dans l'étude et l'analyse de plusieurs traits morphologiques qui caractérisent le groupe de langues dites « sémitiques ». La racine, étant la base de la formation des mots en arabes et en hébreu par exemple, pourrait servir de modèle qui permet de dégager quelques traits liés à la formation de ces mots aussi bien sur le plan phonétique ou phonologique que morphologique ou bien syntaxique ou encore sémantique. La notion de la racine, posée sous cet angle, permet d'aborder des questions qui dépassent la formation des mots à celles qui tentent d'expliquer l'existence de racines constituées de deux consonnes (bilitères) ou trois consonnes (trilitères) ou plus ; en arabe et en hébreu anciens et modernes. La langue arabe pourrait servir de modèle qui explique le passage de la racine d'un stade monosyllabique, comme se fût le cas dans l'araméen, à un stade bi-syllabique, s'agissant de l'hébreu, et une phase tri syllabique en arabe. Ce passage d'une syllabe simple à une autre plus développée ou complexe coïncide avec le rôle que joue chacune des trois langues au cours de l'histoire de la philologie sémitique. L'article tente de dégager quelques traits qui permettent de voir la manière avec laquelle se construit la racine dans ces langues dites sémitiques, en proposant de d'étudier la question à la lumière de quelques théories philologiques, comparatives et linguistiques, anciennes et modernes (Al Khalil Ibn Ahmed Al Farahidi, Ibn Jinni, Ernest Renan, L'Abbé Leguest et Georges Bohas).

تمهيد

يمثل الجذر خاصية أساسية تميز مجموعة من اللغات، درجت اللسانيات التاريخية التقليدية والمعاصرة على اعتبارها " *لغات سامية* ". وهي تسمية دينية بالأساس لأنها مستقاة من

التوراة. ولا يخفى ما تحمله هذه التسمية من دلالات "عرقي " و"جغرافية" و"إثنية" يصعب الحسم فيها، وفي نتائجها، وانعكاساتها، بالنظر إلى التوراة أولا (حسب التصور اليهودي)، وإلى الكتاب المقدس ثانيا (حسب التصور المسيحي). فنحن أمام نظرة قائمة على تقسيم الشعوب والجماعات البشرية وفق ما أملته ظروف العيش والجوار في بيئات الشرق القديم، المضطربة والمتصارعة في كثير من الأحيان. وقد نتج عن حالة القلق تلك ظهور علاقات متوترة ساهمت إلى حد بعيد في تقسيم الشعوب التي استوطنت مناطق بعينها في ذلك الشرق المترامي الأطراف، لأنه كان مهد الحضارة والثقافة والكتابة.

وحينما نبدي تحفظا إزاء مصطلح " *اللغات السامية*" فذلك نابع من طبيعة التوراة الحالية نفسها حينما نخضعها لعملية بحث وتقص عميقيْن من الناحية اللغوية الصرفة، بعيداً عن اعتبارات أخرى متشعبة ليس هنا مجال الخوض فيها.[1]

فالدراسات اللسانية "السامية" التاريخية انطلقت من مسوغات جعلت العرف سائداً داخل حقل تلك الدراسات على اعتبار مجموعة من اللغات تنضوي ضمن أسرة لغوية معينة، لها خصائصها ومميزاتها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية. وقد تتوسع دائرة تلك المجموعة لتشمل لغات أخرى أقرب إليها من الناحية الجغرافية. ولما كَبُرت تلك العائلة اللغوية، أصبح يُطلق عليها " اللغات السامية–الحامية ". والغريب في تلك الدراسات اللغوية التاريخية القديمة والحديثة أنها لم تستطع غالبا تجاوز تلك الدائرة لتربط مجموع تلك اللغات بمجموعة أخرى أكبر: "اللغات الهندو–أوروبية" مثلا. فما دام البحث جاريا عن لغة أولى مشتركة بين لغات البشر، كان من المتوقع توسيع دائرة المقارنات لتشمل أكبر قدر ممكن من اللغات الإنسانية. ولكن هذا لم يحصل، ولا نريد أن نخوض هنا في تفاصيل ذلك الموقف الذي يتجاوز مجال فقه اللغة واللسانيات التاريخية والمقارنات إلى مجال ثقافي وفكري يتصل باللغات والشعوب عموما. ونلاحظ أن التسميات أعلاه ظلت مرتبطة بسلالات أبناء نوح، حسب التقسيم الوارد في التوراة، وهي: سام، وحام، ويافت.

ورغم ذلك، سنستعمل مصطلح " للغات السامية" تجاوزا، نظرا لشيوعه، وكثرة تداوله، ولأننا لا نريد أن نخوض في نقاش حول التسمية البديلة التي يمكن تبنيها، لما يتطلبه الأمر من استحضار لكثير من النظريات اللسانية المعاصرة التي استفادت كثيرا من التقدم الهائل الحاصل في مجالات اللغة والبيولوجيا والأنتروبولوجيا خصوصا[2].

---

1 أُنظر في هذا الشأن: بوفرة عبد الكريم 2017 : 75/1، وبوفرة عبد الكريم 2017: 112/2.

2 أُنظر النظرية الجديدة La Nouvelle Synthèse كما يطرحها اللساني الأمريكي 1994 Merritt Ruhlen، (النسخة

فما هو الجذر ؟ وكيف يمكن أن يفيد في الدراسات اللسانية المقارنة الحديثة ؟ وماذا قدَّم لفقه اللغة المقارن ؟ وكيف تطور مفهومه بين اللغتيْن العربية والعبرية الحديثتيْن ؟ تلك هي بعض الأسئلة التي يحاول هذا المقال أن يجيب عنها.

مفهوم الجذر (لغة واصطلاحا).

يُعتبر الجذر " أصل اللسان" (حسب معجم الصاحب بن عباد : 64/7) أو " الأصل من كل شيء" (لسان العرب : 123/4) أو " أصل كل شيء" (التهانوي : 1/-554 555)، وهو الأصل في تبويب المعاجم.

فكأن الجذر في اللغة – بهذا المعنى اللغوي – هو تلك المادة الأولى الأساسية أو العجينة التي تتكون من حروف، ثنائية أو ثلاثية في الغالب، تعطي معنىً عاماً حول فكرة معينة، وتأتي الحركات في مرحلة لاحقة لتحصر ذلك المعنى في إطار معين ومحدد لذلك الاستعمال، انطلاقا من جملة من الصيغ.

فالكاف والتاء والباء مثلا تعطينا معنى عاما يتصل بعملية الكتابة والتدوين (أي المعنى الافتراضي أو المطلق أو المجرد)، وتأتي الحركات ومعها الزوائد الصرفية والعلامات الإعرابية لتحصر ذلك المعنى في إطار استعمال محدد: فالمادة /K/-/T/-/B/ المطلقة تصبح دالة على حدث معين، وقع في زمن انتهى (كَتَبَ) KaTaBa، أو يحدث في اللحظة التي نتحدث فيها (يَكْتُبُ) yaKTuBu، أو سوف يحدث مستقبلا، بالإضافة إلى تنويعات كثيرة على مستوى الاستعمال من حيث الجنس والعدد والصيغة مثلا...، فالجذر بهذا المعنى يضم تلك الحروف الأصلية المشتركة بين الأصل ومشتقاته التي يحصل بينها تناسب في المعنى والاشتقاق.

وتعتبر فكرة الجذر المنطلق في دراسة أصل المشتقات عند علماء الصرف، وما "انبثق عنها من نظرية الأصل والفرع عند النحاة، ونظرية الاشتقاق عند اللغويين (...) خصوصا ابن دريد وابن فارس وابن جني، ونظرية الأصل الثنائي أو الثلاثي للكلمة العربية، ونظرية الأصل السامي المشترك " (محمد يوسف حنبلص 1992: 143).

وقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (100 هـ-170 هـ/ 718 م- 786 م) من أوائل اللغويين والمعجميين العرب القدامى الذين انتبهوا إلى فكرة الجذر في اللغة العربية وفي غيرها

الفرنسية 1997). وفي السياق نفسه يُنظر : Steven Pinker (1995, 1996, 1999a, 1999b, 2013).

من اللغات التي تشبهها من الناحية الصرفية، وهو صاحب نظرية "**الأصول**" و" **قلب الأصول**"، وما تتيحه من إمكانيات الترتيب وإعادة الترتيب لحروف الجذر بطريقة رياضية جديرة بالدراسة والبحث والتحليل (أو ما يسمى: *مضروب العدد*)، كما يبدو ذلك واضحاً من خلال معجم "العين" (59/1). فالجذر **كتب** يعطينا نظريا:

كَتَبَ/ كَبَتَ/ تَكَبَ/ تَبَكَ/ بَتَكَ/ بَكَتَ.

فنحن أمام ستة أصول تستعمل العرب منها ما تستعمل، وتهمل ما تهمل. وتفيد هذه النظرية في القيام بعمليتيْ جرد وإحصاء للإمكانات والاحتمالات التي يعطيها الجذر من الناحية النظرية أولاً، قبل الخوض في الاستعمالات الحقيقية له في اللسان العربي. وتمثل ثنائية "**المهمل والمستعمل**" مفتاحا أساسيا لفهم التطور التاريخي الذي حصل للغة العربية في صلتها بمجموعة من اللغات القريبة منها، أطلق عليها فقه اللغة العربية القديم مصطلح: "**لغات العرب**".

فالمهمل من اللغة لم يعد له حضور في المعجم اليوم، غير أن هذا لا ينفي إطلاقا أنه كان مُستعملا في زمن بعيد في تاريخ اللغة العربية. وقد تكون واحدة من تلك اللغات (لغات العرب) أو أكثر احتفظت بذلك المعنى الأول. وأرى شخصيا أن المقارنة بين معجميْ اللغتيْن العربية والعبرية يفتح آفاقا واسعة في البحث عن اللغة في مرحلة الطفولة، وربما تكون مدخلا للحديث عن اللغة الأولى كما هي مطروحة اليوم في الدرس اللساني المعاصر. فالمهمل بالقوة اليوم قد كان مستعملا بالفعل أمس. وحينما تغيب كلمة من معجم اللغة في الزمن الحالي فهذا لا يعني إطلاقا عدم وجودها واستعمالها في زمن بعيد.

ويمكن تمثيل ذلك الجذر /ك/-/ت/-/ب/ انطلاقا مما ذكره ابن دريد (الجمهرة: 513/3) على الشكل الآتي:

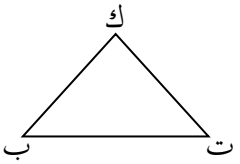

نحن أمام شكل يحتمل ست صور. فكأن الجذر "وحدة شكلية أولى" (محمد يوسف حنبلص 1992: 143).

وحصر الخليل بن أحمد تلك الأصول بين حرفيْن، وهو أصغر وحدة في كلام العرب أو الكلم حسب تعبيره (العين: 17/1) وخمسة أحرف، وهو الحد الأقصى. غير أن الثنائي عنده مشدد الحرف الثاني. وهو يريد بذلك التأكيد على الأصل الثلاثي للجذر. ويتيح هذا التصور إمكانيات تقليب أصول الجذر كما يأتي:

1 X 2 = 2.

1 X 2 X 3 = 6.

1 X 2 X 3 X 4= 24.

1 X 2 X 3 X 4 X 5= 120.

وسيتم التمييز لاحقا داخل الكلمة بين أصول الفعل الذي لا تكون مادته إلا ثلاثية أو رباعية، وبين أصول الاسم الذي تكون مادته إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية (عبد الصبور شاهين 47:1980).

وقد عارض ابن جني (322 - 392 هـ/ 941 - 1002م) فكرة الجذر بالمعنى "التقني" المتعارف عليه حينما اعتبر أصول الكلمات تقديرية فقط، أي أنها لم تدخل حيز الاستعمال بعد. وبعبارة أخرى فالجذر عنده مسألة افتراضية، وهو التصور نفسه الذي تطرحه كثير من النظريات اللسانية السامية الغربية المعاصرة اليوم[3]. لذا وجب التمييز بين المعنى العام داخل الجذر من جهة، أي تلك المادة الجامدة المطلقة من الناحية النظرية المثالية، والمعنى الخاص المرتبط باستعمالات الجذر في صلته بمجموعة من الصيغ الصرفية المتعددة والموجودة في اللغة العربية من جهة أخرى. والجديد الذي يضيفه ابن جني على نظرية الخليل ين أحمد الفراهيدي هو التقاء أصول الجذر في معنى عام جامع، بالإضافة إلى المعنى الخاص الذي يحمله كل جذر.

---

[3]-أُنظر على سبيل المثال:

Berent Iris & Shimro Joseph (2003), Rubin Aaron D. (2010), Arad Maya (2005), Kahn Lily Okalani (2009), Versteegh Kees (ed.) (2006), Kinberg Naphtali (2001), Lancioni Giuliano & Bettini Lidia (eds)(2011), Robar Elizabeth (2015), Hetzron Robert (1997), Weninger Stefan (eds)(2011).

- يحي عبابنة (2016) ، وحسام سعيد النعيمي (1990).

فالقاف والواو واللام (/ ق/ - / و/- / ل /) مثلا تدل "على الخفوف والحركة كيف تقلبت، والكاف واللام والميم تدل على القوة والشدة"، وهو ما يطلق عليه "الاشتقاق الأكبر". لذا ينبغي توقع هيمنة الاشتقاق أكثر من النحت مثلا، لما للجذر (ابن جني: الخصائص 5/1-13 و134/2-138) من دور في توليد كثير من المعاني الخاصة عن طريق الزيادة في حروف الجذر أو حركاته أو هما معا (أي الزوائد الصرفية أو المورفيمات من سوابق ودواخل ولواحق).

فالجذر في الدراسات اللغوية واللسانية والفيلولوجية المقارنة، سواء القديمة أو المعاصرة، يكاد يكون الميزة الأساسية والعلامة الفارقة للدلالة على الإمكانات الهائلة التي يتيحها في عمليات التوليد والاشتقاق والترجمة، أي التعريب في حالة اللغة العربية أو العبرنة في حالة اللغة العبرية، والتصريف، ودراسة بنية الكلمات، ومعانيها، ومعرفة أقسامها المختلفة من أسماء وأفعال وحروف، وإدراك الجوانب الصوتية المتعلقة بها. فنحن أمام كم هائل من جوانب الدراسات الصرفية التي تُعنى أولا بمظهر الكلمة وشكلها الخارجي قبل الغوص في علاقات العناصر التي تُبنى عليها الكلمة. ونقترح في هذا المقال دراسة الجذر من وجهات نظر مختلفة: فيلولوجية محضة وفيلولوجية مقارنة، ولغوية ولسانية. ولعل الجديد الذي سنضيفه في هذا البحث هو الاعتماد على تلك الدراسات التي خاضت في مسألة الجذر في "اللغات السامية" عموما، واللغتيْن العربية والعبرية خصوصا، انطلاقا من تراث لغوي ضخم قلما يتم الوصول إليه لأنه مكتوب باللغة العبرية. ولعل اللغة هنا حالت دون بلوغ مضمون تلك الدراسات التي تدعونا إلى إعادة النظر في كثير من "المسلّمات". وغرضنا، من هذه الدراسة، التأكيد على خلاصة مفادها أن الدرس اللغوي اللساني المقارن ظهر بشكل جلي في الأندلس الإسلامية في القرن العاشر الميلادي، وليس في أوروبا في القرن الثامن عشر.كما أن هذا الدرس عرف إرهاصاته الأولى في بيئات عربية-يهودية في العراق والأندلس والمغرب الأقصى.

حروف الجذر

اعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدي كلام العرب مبنياً على أربعة أصناف، وهي: الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي. ولذلك جعل مدار الكلام ينحصر في أبواب ستة، وهي: باب الثنائي المشدد ثانيه، وباب الثلاثي الصحيح، وباب الثلاثي المعتل، وباب اللفيف، وباب الرباعي، وباب الخماسي، وليس بعده باب.

ونلاحظ أنه انطلق من الثنائي المشدد حرفه الثاني لكي يؤكد فكرة الأصل الثلاثي للجذر في اللغة العربية. وإذا نظرنا إلى المسألة من الناحية الرياضية، أو من حيث المعالجة الحاسوبية للصرف في العربية مثلا، نجد ما لا يقل عن 6104 جذور ثلاثية كثيرة الاستعمال اليوم، مقابل 2163 جذرا رباعيا. أما عدد الأفعال الثلاثية فيتجاوز: 23236، بينما لا يتعدى عدد الأفعال الرباعية 2821 فعلا (عبد العزيز عبد الله صالح المهيوبي 10:2016). ويتطلب فهم نظرية الخليل المعجمية تحليل الأسس الأربع التي قام عليها عمله الرائد في كتابه "العين "، وهي[4] :

- الأساس الصوتي (مخارج الحروف وصفاتها ووظائفها)؛
- الأساس الكمي (عدد حروف الجذر عموما)؛
- الأساس التقليبي (المستعمل والمهمل في اللغة)؛
- الأساس الجذري (الجذر والاشتقاق عموما).

وكما تختلف حروف الجذر من حيث العدد، فإنها تختلف أيضا من حيث الصحة والاعتلال (بالمعنى الصرفي للكلمة)، تمييزا لها عن الحروف الأخرى التي تُعرف باسم الحروف الصحيحة أو القوية.

وتشترك اللغات العربية والعبرية والأكَّادية والسريانية في هذه الظاهرة الصرفية. فالألف والهاء والواو والياء في العربية هي نفسها א-ה-ו-י في اللغة العبرية. وهي معروفة في تلك اللغات باسم الحروف الضعيفة.

وبرز نقاش كبير حول عدد حروف الجذر الأصلية: هل هو ثلاثة أحرف أم أكثر أم أقل ؟ أي حرفان أو أربعة أو خمسة ؟ فكلمة (فم) مثلا تعطينا من حيث الصيغة: فو وفا وفي، وضمير الإشارة: ذا قد يعطي (ذو) بمعنى صاحب مثلا. كما نجد في اللغة العربية كلمات ثنائية الجذر مثل: أخ وأب ويد ودم...أما الغالب فهو الجذر الثلاثي.

معاني الجذر وأوزان الفعل

[4] أُنظر محمد يوسف حبلص 30:1992.

ويتنوع الجذر في اللغات السامية سواء في الأسماء أو الأفعال ليدل على معاني مختلفة، قد تكون مرتبطة في كثير من الأحيان بطبيعة الحروف التي تُكون ذلك الجذر. مما يضعنا أمام نقاش قديم–جديد يعيد النظر كليا في مسألة "اعتباطية العلامة" كما هو معروف في كثير من الدراسات اللسانية التاريخية، انطلاقا من العالم السويسري فردناند دي سوسير Ferdinand De Saussure (1857–1913).

واعتماد الجذر على الحروف أو الصوامت دون الحركات أو الصوائت له ما يبرره من الناحية الصرفية في اللغات السامية عموماً. وقد كان للنقاش الفكري (المتالغوي أو ما وراء اللغة خصوصا) دوره الحاسم في تشكيل كثير من النظريات الصرفية حول الجذر بصفة عامة. ففكرة الثنائية المعجمية، مثلا، قد تكون مرتبطة بنشأة اللغة في صلتها بمفهوم محاكاة الطبيعة، أو كما يسميها ابن جني (322 - 392 هـ) : باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، أو تقارب الحروف لتقارب المعاني، مما يعني وضع علاقة مباشرة بين حروف الكلمة وما تدل عليه بالشكل الذي ترد فيه تلك الحروف بذلك الترتيب في تلك الكلمة.

ويمكن أن نجد في اللغة العربية مثلا فرقاً بين معنييْن اثنيْن حسب التغيير الحاصل في الحركة فقط داخل بنية الكلمة. وبذلك يتم اختيار صوت الحركة الأقوى للدلالة على معنى أقوى. ويقابله صوت ضعيف لمعنى ضعيف. ونمثل لهذا بالجذر / ذ /– / ل /: ذُل (بالضم) ضد العز، وهو خاص بالإنسان. ذِل (بالكسر) ضد الصعوبة، وهو خاص بالدابة. فما ينال الإنسان من الهوان أشد وأخطر من حالة الضعف التي يمكن أن تصيب الحيوان. وبما أن الضم أقوى من الكسر من حيث المعنى، فقد ارتبط الأول بالإنسان والثاني بالحيوان.

وقد يحصل تقارب في المعنى، ويؤدي إلى تقارب في الحروف، وهو ما يسمى المضارعة في الأصول. ونمثل لذلك بالفعلين أَزَّ وهَزَّ. فالأَزُّ أقوى لأنه يصيب النفوس. أما الهَزُّ فيمكن أن يصيب جذع الشجرة أو ساقها. والفرق بين الخضم والقضم مثلا يكمن في ارتباط الكلمة الأولى بكل ما هو رطب. أما القضم فله صلة بكل ما هو يابس. ومرد هذا الأمر إلى طبيعة حرفيْ القاف والخاء من الناحية الصوتية. فالقاف أقوى وأشد، بينما يبدو حرف الخاء رخواً. وتسري الملاحظة نفسها على كلمات كثيرة مثل: التهكم والتحكم، فالحاء أقوى من حرف الهاء. والقصم والقسم. فالصاد أقوى من السين. والقطع والقدع. فالطاء أقوى من الدال، وهكذا (ابن جني : التمام في تفسير أشعار هذيل. ص.130)...

أما من حيث الوزن، فوزن "فعلان" مثلا يدل على الاضطراب والحركة، مثل: هيجان، وغثيان، وغليان، ونقزان.

ويدل الوزن الرباعي المضعف على التكرير، مثل: الزعزعة والقلقلة والقعقعة والجرجرة والجلجلة. ولعل فعل جَلْجَلَ يذكرنا مباشرة بما يشبهه في اللغة العبرية: גלגל *guilguel*، مثلما تذكرنا الأفعال الأخرى بنظائرها في اللغتيْن: بعثر = דרדר*dirder* . صلصل = צלצל*tsilsel* .زعزع = זעזעzizze3 . رغرغ = גרגר*guirguer* .[5]

يبدو أن تشديد عين الفعل إنما وُضع للدلالة على قوة المعنى، فكأن هناك مناسبة بين قوة اللفظ وقوة المعنى، مثل فرَّح وبشَّر. كما أن أصوات الحروف قد تدل على طبيعة الأحداث المراد التعبير عنها. فالجذر خضم يرتبط عادة بأكل كل ما هو رطب، بينما يرتبط الجذر قضم بأكل كل ما هو صلب ويابس. وتدل المقولة المشهورة : " قد يُدرك الخضم بالقضم " على هذا المعنى أي أنه قد تأتي شدة بعد رخاء، وشظف بعد لين. وتبدو الخاء هنا رخوة عكس القاف الصلبة. لذا لا غرابة إذا ارتبط معنى الخضم بالإنسان، بينما ارتبط القضم بالفرس، وإذا كان الخضم بأقصى الأضراس نإف القضم يكون بأطراف الأسنان. ومن ذلك القدّ من حيث الطول والقطّ من حيث العرض. كما نجد ذلك التمييز الدقيق الحاصل في حالات التنفس وما تحدثه من أصوات من شخير ونخير وكرير مثلا. فالشخير هو التنفس من الفم، والنخير هو التنفس من المنخريْن، أما الكرير فهو التنفس من الصدر.

وقد تحدث مطابقة بين الكلمة والحركات وما يحصل من اختلاف في المعنى بمجرد تغيير الحركة من حيث الانغلاق او الانفتاح أو الإمالة.

فالفعل عَزَّ – يَعَزُّ (بفتح العين) يرتبط بكل ما هو صلب، أما عَزَّ – يَعِزُّ (بكسر العين) فيعني الامتناع، وعَزَّ --- يَعُزُّ (بضم العين) فيرتبط بالغلبة. ولعل الفرق في المعنى بين الصلابة والامتناع والغلبة هو الذي جعل حركة الفتح تناسب المعنى الأول، لأن الفتح أضعف من الكسر، والكسر أضعف من الضم. لذا يكون الصلب أخف من الامتناع، والامتناع أخف من الغلبة. فالصلب يناسبه الفتح، والامتناع يناسبه الكسر، والغلبة يناسبها الضم. وهكذا يمكن التمييز بين *الحِمْلِ* حينما يكون ثقيلا و*الحَمْلِ* لما يكون خفيفا. بل نجد مناسبة بين الكلمة وحروفها، فالحجر ثقيل شديد فكذلك حروفه الحاء والجيم والراء. أما الهواء الخفيف فله صلة بالحروف الهوائية التي تتكون منه وهي الهاء والواو والهمزة. والهواء في اللغة العبرية: הבל *hévél*، وتعني البخار وكل ما هو سريع الذوبان والاختفاء والتحول والاضمحلال. ولعل هذه المعاني هي التي تفسر ارتباط حروف الجذر باسم هابيل ابن آدم.

[5] – نعتمد في تدوين المعطيات الكتابة الصوتية العالمية الخاصة باللغات "السامية".

فقابيل حينما قتل أخاه هابيل إنما قام بذلك الفعل، لأن الاسم يحمل منذ البداية معنى الاختفاء المبكر من مسرح الأحداث (إلى جانب عوامل أخرى ليس هنا مجال الخوض فيها).

وقد نجد علاقة بين حروف متقاربة ولكنها تختلف من حيث القوة والضعف، وما تدل عليه أيضا قوة وضعفا. من ذلك مثلا: الوصيلة والوسيلة، فالصاد أقوى من السين، لذا فالمعنى الأول أقوى من الثاني. فالوصيلة ترتبط بفعل الوصل والوصال والوصول، وهو أقوى من التوسل أي التضرع والطلب. وكذلك الأمر بالنسبة لفعلي صعد وسعد. فالصعود يرتبط بالمشقة الجسدية الحسية البدنية، أما السعادة فهي غير حسية ولا تُشاهد بالعين المجردة. فالدلالة اللفظية في الحالة الأولى أقوى من الدلالة المعنوية في الحالة الثانية.

مفهوم الجذر في الدراسات اللغوية العربية والعبرية القديمة

تظل مسألة حروف الجذر واحدة من القضايا التي دار حولها نقاش مستفيض في فقه اللغتيْن العربية والعبرية، قديماً وحديثاً. فالجذر الثلاثي، وإن كان هو المهيمن ، يعود في الأصل إلى حرفيْن اثنين. فكلمة מות (موت) مثلا تتكون من الفعل الثنائي מת (مات). وتبقى مسألة التحول من الجذر الثنائي في الأصل إلى الجذر الثلاثي قد اتخذت مسارا شائكا وطويلا من الناحية الزمنية.[6]

ونلاحظ أن دراسة الجذر وما صاحبها من نقاش في فقه اللغة والنحو العبريين كانت متأثرة إلى أبعد الحدود بما هو موجود في اللغة العربية، مع توجيه واضح لتلك الدراسة نحو كتاب التوراة باعتباره المنطلق الأساس في شرح المادة الصرفية وتحليلها وتفسيرها (مثلما أن القرآن الكريم كان هو محور الاهتمام في دراسات النحاة وفقهاء اللغة وعلماء الصرف في اللغة العربية). وحسبنا أن نشير هنا إلى بعض الأسماء اللامعة في حقل اللغة العبرية، ونذكرها حسب الترتيب الزمني: سعديا بن كاؤون الفيومي (882-942م)، وأبو يوسف يعقوب الكركساني (القرن العاشر الميلادي)، ويهودا بن قريش التاهرتي المغربي (نهاية القرن التاسع الميلادي وبداية العاشر)، وأبو سهل دوناش بن تميم (القرن العاشر الميلادي)، وداود بن أبرهام الفاسي (القرن العاشر الميلادي)، ومناحم بن سروق (900 أو 920-970م)،

---

[6] أنظر Blau (2010)، و Kutscher (1982)، و Gesenius (1910) .

ويوسف بن إيلي القرائي (القرن العاشر الميلادي)، ويهودا حيوج الفاسي (945-1000م)، وابو الوليد مروان بن جناح القرطبي القرطبي (995-1055م)، وغيرهم.

ونجد في اللغة العربية نقاشاً متنوعاً حول الجذر انطلاقا من مسألة عدد الحروف إلى المعاني التي يعبر عنها كل حرف داخل الجذر اعتمادا أيضا على مخرجه الصوتي. ونشير هنا إلى بعض الأسماء الحديثة التي خاضت في مسألة الجذر: عبد الله العلايلي، وتوفيق شاهين، وأحمد فارس الشدياق، وجرجي زيدان، وأنستاس ماري الكرملي، ومرمرجي الدومينيكي، وأمين فاخر، وأنيس فريحة، وريمون طحان، وإبراهيم أنيس، وإبراهيم نجا، وصبحي الصالح، ومحمد أمين فاخر، ومصطفى جواد...، انطلاقا مما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي، وابن دريدن وابن فارس والراغب الأصفهاني..كل هذا من أجل التأكيد على قوة اللغة العربية وما تتيحه من إمكانيات صرفية هائلة، كما تشير إلى ذلك كثير من النظريات اللسانية المعاصرة [7].

ما يثير الانتباه أثناء مناقشة قضية الجذر في اللغة العربية تلك المعادلة الغريبة التي وضعها مرمرجي الدومينيكي مثلا حينما اعتبر الجذر الثلاثي في اللغة العربية دليلاً على عدم منطقية اللغة. وحينما تدرس اللغة من خلال فكرة ثنائية الجذر تصبح اللغة العربية لغة منطقية. فالجذر الثنائي حسب هذا التصور هو الأصل وهو المعتمد، وإليه يعود الجذر الثلاثي عن طريق التصدير(في بداية الجذر) أو الحشو (داخل الجذر) أو التذييل (آخر الجذر). غير أننا لا نجد تفسيرا لمعنى منطقي في حالة ثنائية الجذر من عدمه في الجذر الثالث.

ويمكن التمثيل لهذه القاعدة على الشكل الآتي:

الجذر الثنائي: ج2.

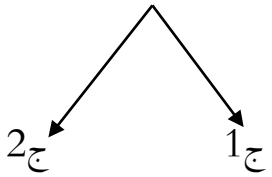

[7] – نذكر منها على سبيل المثال فقط دراسات :

Watson Janet C.E (2002), Soudi Abdelhadi & Bosch Antal Van Den & Neumann Günter (eds) (2007), Marmorstein Michal (2016), Haddad Youssef A. & Potsdam Eric (2016), Brockelmann Carl (2017), etc.

+ج2 (التصدير: حرف يتقدم الجذر الثنائي).
ج1+ج2 (الحشو: حرف يتوسط الجذر الثنائي).
ج2+ (التذييل: حرف يأتي آخر الجذر الثنائي).

فإذا أخذنا الجذر: هـ + ر: هـر (التصدير) فإننا نجد المعاني الآتية مثلا: بهر/ صهر/ سهر/ شهر/ ظهر/ قهر/ مهر/ بهر/ طهر/ جهر، وتدل على الوضوح والظهور عموما. وإذا أخذنا الجذر: و + م : وم (الحشو) نجد مثلا المعاني الآتية الدالة على الاتصاف: وسم/ وشم/ وضم/ وهم/ وجم. أما الجذر: ق + ط : قط (التذييل، وهو الأكثر شيوعا في اللغة العربية) فنجد فيه المعاني الآتية الدالة على الفصل: قطب/ قطع/ قطل/ قطم. أو الأصل: ج + ذ جذب/ جذر/ جذل/ جذم. . أو الخروج والانتقال: ن + ف نفث/ نفح/ نفخ/ نفد/ نفذ/ نفس/ نفش. أو الحجز والمنع: ح + ج حجب/ حجر/ حجز...

فالجذر الثنائي بهذا المعنى ما هو إلا طريقة أخرى للتعبير عن علاقة اللغة الإنسانية بالنظرية الطبيعية عموماً، أو تذكير بالأصل القائم على الجمع بين حرفيْن داخل اللغة: الأول متحرك والثاني ساكن، إنه وسيلة لتنويع المادة اللغوية عن طريق النحت مثلا. فهذا الأب مرمرجي الدومينيكي (1937: 72) يُرجع كلمة (توراة) إلى الجذر: **أر** في اللغة العربية الدال على إيقاد النار. وتُقلب الهمزة واوا، وبذلك يتحول الجذر إلى لفيف مفروق: **ورى**، فيقال ورت النار: اتقدت.

وندرك جيدا أن التوراة ترتبط في التصور الديني اليهودي[8] بفكرة الضياء والنور، أي أنها كتاب هداية لمعرفة الإله الخالق والإيمان به والامتثال لأوامره، انطلاقا من فكرة دينية وجودية ليس هنا مجال الخوض فيها.

ولقد كان للإسلام دور حاسم في تغيير كثير من أنماط السلوك والتفكير والإيمان والتعبير داخل البيئة اللغوية والثقافية والدينية العربية عموما. وهو ما أثرى كثيرا مفردات اللغة العربية ووسع دائرة استعمالها واستيعابها، ونقلها من حال إلى حال آخر. ونوضح ما نريد التعبير عنه عن طريق الجدول اللآتي:

[8] عبد الكريم بوفرة 2017.

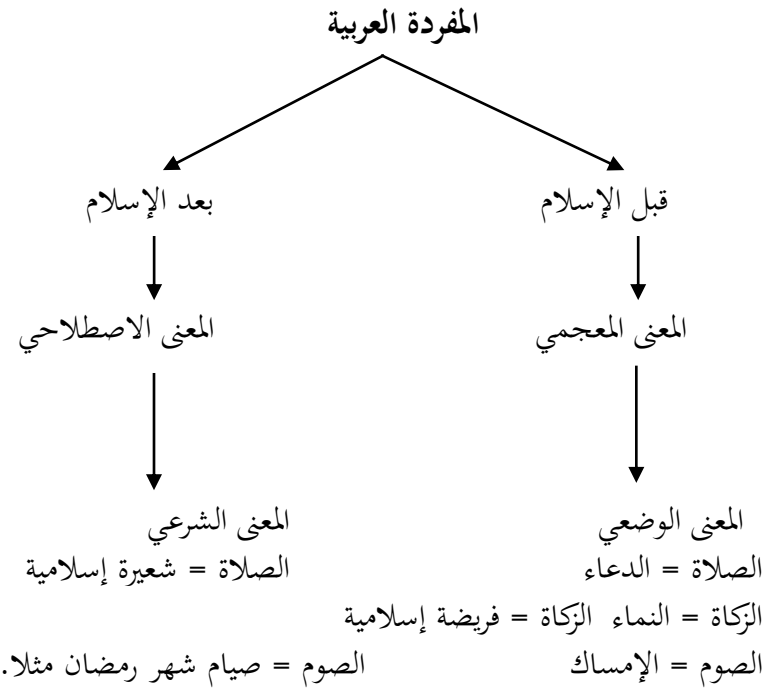

فالجذر بهذا المعنى يطرح أسئلة عديدة وشائكة ومعقدة تتجاوز الجانب الصرفي في شقه التقني، أي أن المسألة لا ترتبط فقط بالعلامات الصرفية أو عدد حروف الجذر، وكذلك حروف الجذر سواء كانت أصلية أو زائدة أو لها صلة بالطبيعة عموما. ولعل هذا التصور الجديد هو الذي يفسر وجود نظريات لسانية وصرفية عديدة حول الجذر في اللغة العربية تعيد النظر فيه، مستفيدة في ذلك من التقدم الهائل في مجال اللسانيات عموما ومعها تقنيات التخزين والمعالجة التي يتيحها الحاسوب ببرامجه المعقدة والمثيرة في الوقت نفسه.

وتجد هذه النظرية كثيرا من المصداقية إذا طبقناها على اللغة العبرية (عبرية التوراة والعبرية الحديثة) لطبيعة الظروف التاريخية التي ميزت تلك اللغة عبر مسارها الطويل. فالأحبار والحاخامات قاموا بوضع علامات التنقيط على كلمات التوراة، ومنها على اللغة العبرية عموما (أي العبريات المختلفة)، ولم يفعلوا ذلك إلا في زمن متأخر جدا (بين القرنيْن الخامس والعاشر الميلادييْن، خصوصا بين السادس والسابع). ويُعرف هؤلاء النحاة والكتبة والأحبار باسم "**الماسوريتيون**" בעלי המסורה أو Massorètes، أي المحافظون على التقاليد الشفوية للتوراة: نطقا وكتابة. فقد وضعوا قواعد خاصة بالكتابة، إما بالحركات أو دونها، وهو ما يسمى "الكتابة الكاملة" و"الكتابة الناقصة"، وطرحوا "تعويض" كتابة اسم الجلالة للإله

التوراتي بطريقة تدفع القارئ إلى استعمال كلمة أخرى بديلة عن الكلمة الأصلية، وهو ما يسمى "المكتوب بطريقة والمنطوق بطريقة مغايرة"، كما يبدو ذلك في الحركات الموضوعة على اسم الجلالة في التوراة: יהוה YHWH الذي أصبح يُكتب بهذا الشكل: יְהֹוָה، ولكنه يُنطق: אֲדֹנָי Adonaï.كما سعى هؤلاء "الماسوريتيون" إلى ترتيب كلمات اللغة العبرية ترتيبا ألفبائيا. وقد ورثوا ذلك التقليد الذي وضعه الكتبة أو نساخ التوراة (في القرن الثاني الميلادي)، والقائم على تقسيم التوراة إلى مجموعة من الأقسام أو المقاطع تسهيلا لقراءتها في المناسبات والأعياد الدينية اليهودية المختلفة. ومن أشهر علماء "الماسورا" أو "التقليد" نذكر الحاخام هارون بن موسى بن أشير الذي عاش في طبرية في فلسطين في القرن العاشر الميلادي. وبعبارة أخرى، فالنص التوراتي كان غير خاضع بشكل واضح ومحسوم لعلامات الترقيم والتنقيط، مما جعل كثيرا من الأحبار يقعون في خلط كبير وهم يعلمون اليهود كيفية نطق الكلمات، وشرحها واستيعابها. وهذا الخلط هو الذي يبرر اعتماد نظرية (السمات المميزة) في الوقت الراهن، وذلك لمحاولة تجاوز كثير من الغموض الذي يلف النص التوراتي في نسخته العبرية اليوم.

وقد احتفظ يهودا بن قريش (القرن العاشر الميلادي) بذلك الترتيب الألفبائي الماسوريتي، ولكنه تحدث أيضا عن أساس الكلمات من الناحية المعجمية. وقد تبنى مناحم بن ساروق (900 أو 920-970م) التصور نفسه، دون أن يحدد عدد حروف ذلك الأساس المعجمي، أي الجذر في اللغة العبرية. أما تلميذه يهودا حيوج (945-1000م) فهو الذي طرح بشكل واضح فكرة الجذر الثلاثي للأفعال الموجودة في التوراة، معتمدا في ذلك على ما هو موجود في نحو اللغة العربية. وسوف يعرف هذا التصور أَوْجَهُ مع أبي الوليد مروان بن جناح القرطبي (995-1055م) في كتابه "الأصول" الذي انتصر فيه إلى فكرة ثلاثية الجذر.

وحينما نعود إلى رسالة يهودا بن قريش التاهرتي المغربي (منتصف القرن العاشر الميلادي) التي وجهها إلى جماعة يهود فاس، يحذرهم فيها من مسألة إهمال دراسة الترجمة الآرامية للتوراة أي الترجوم. وعنوان رسالته كاملا: "رسالة الحكيم البارع اللبيب الفهيم ربي يهودا بن قريش التاهرتي المغربي إلى جماعة يهود مدينة فاس في تحريضهم على تعليم التركوم الإقضاء بتشابه العبرانية بالكلدانية والعربية وغيرها من لغات الدنيا"، نجده يلجأ إلى كثير من المقارنات اللفظية والصوتية بين اللغات العبرية والعربية والسريانية للتأكيد على أواصر العلاقات اللغوية بين مجموعة من اللغات "السامية".

وكتب رسالته بتلك اللغة اليهودية التي كانت منتشرة في الأندلس الإسلامية وغيرها من الأصقاع، وميزتها كتابة اللغة العربية بحروف عبرية وإدخال كثير من الاستشهادات من اللغة العبرية، وخصوصا من التوراة والتلمود. وتتكون من مقدمة وفصول أو أجزاء كما يسميها ابن قريش: الجزء الأول في تشابه السرياني بالعبراني (من الصفحة 5 إلى الصفحة 26)، الجزء الثاني: وهو باب الألفاظ الموجودة في "المقرا" (أي التوراة) من لسان التلمود. (26-59)، الجزء الثالث في اشتراك العربي بالعبراني في الألفاظ بأعيانها وفي مبادئ الحروف وأوساطها وأواخرها، وفي الألفاظ التي ليس بينهما فيها إلا ما بين الشين والسين، والشين والثاء، والحاء والخاء، والكيمل (حرف ג في اللغة العبرية) والجيم، والزاي والذال، وما تفعل حروف الصفير، وغرائب ظروفه نادرة في خلال ذلك. (60-113).

ونورد مقتطفا من مقدمة رسالته[9] :

" بسم الله الواحد الصمد.

الحمد لله الذي فضل الإنسان بمزية النطق واللسان على سائر المخلوقات والحيوان، وأضحى بأفق ذهنه شعاع حكمته والنيران، وطبع على صحائف عقله معاني الكلام والإيمان. ثم أنزل إلى موسى النبي باللغة العبرانية الكتاب والفرقان، بعد غفْلِ الإنسان عن شريعة الحق والنسيان. وأقامَ لتفسير وصاياهُ الطاهرة مواعظ أنبيائهِ أصحاب المعجزات والجاه واللسان. وخلّدَ تواقيع أحكامهِ وفرائضه في يد بني إسرائيل والنصارى الراشدين بمرور الأكوان والأوان...

فرأيت عند ذلك أن أؤلف هذا الكتاب لأهل الفطن وذوي الألباب، فيعلموا أن جميع לשון קודש لشون قودش (اللسان المقدس، ويقصد اللغة العبرية) الحاصل في المقرا (أي التوراة) قد انتثرت فيه ألفاظ سريانية واختلطت به لغة عربية وتشذذت فيه حروف عجمية وبربية، ولا سيما العربية ، وإن كثيرا من غريب ألفاظها وجدناه عبرانيا محضا، حتى لا يكون بين العبراني والعربي في ذلك من الاختلاف إلا ما بين ابتذال الصاد والضاد، والغيمل والجيم، والطيط والظاء، والعين والغين، والحاء والخاء، والزاي والدال. وإنما كانت العلة في هذا التشابه، والسبب في هذا الامتزاج قرب المجاورة في البلاد والمقاربة في النسب."

[9] الترجمة من العربية إلى العبرية شخصية.

ولاحظ ابن قريش أن يهود فاس أهملوا قراءة الترجمة الآرامية للتوراة (التركوم) Targoum، ظنا منهم أنهم ليسوا بحاجة إليها، ذلك لأنهم يستطيعون فهم النص العبري (الأصلي)، مباشرة ودون حاجة إلى واسطة. لذا كتب هذه الرسالة للتأكيد على مسألتيْن اثنتيْن: الأولى دينية محضة، والثانية لغوية فيلولوجية. فقراءة التركوم – حسب رأي ابن قريش – يساعد كثيرا على فهم جملة من التعابير الدينية الموجودة في التوراة، كما أن كثيرا من مفردات التوراة لا يشرحها إلا التركوم. علاوة على ذلك، توجد علاقة مباشرة بين اللغتيْن: العبرية والآرامية، وهي من نوع العلاقة التي تشبه فروع الشجرة أو عروق الدم في الجسد. وتصبح العلاقة واضحة بشكل جلي حينما نستحضر اللغة العربية (وكذلك الأمازيغية، وإن كانت بشكل أقل من اللغات الأخرى). ويعتبر ابن قريش أن كلمات تلك اللغات تتداخل مع اللسان المقدس أي التوراة، خصوصا اللغة العربية. وسعى إلى وضع مجموعة من المقارنات الصوتية بين اللغات العربية والآرامية والعبرية، كما وضع لائحة من الكلمات، مرتبة ترتيبا ألفبائيا لكي يسهل على القارئ ملاحظة أوجه الشبه بين تلك اللغات. ويمكن أن نبدي هنا ملاحظتيْن أساسيتيْن: الأولى تتعلق بالمقارنة. فابن قريش كان يأخذ الكلمات دون أن يعود بها إلى جذورها الأصلية، والثانية لها صلة بالمقارنة نفسها. فيهودا بن قريش، وهو يأخذ كثيرا عن النحاة العرب، إنما سعى إلى إثبات صلة اللغة العبرية (العبرانية) باللغتيْن العربية والآرامية، عكس النحاة العرب الذين كانوا يسعون دائما إلى وضع قواعد اللغة العربية من أجل فهم النص القرآني. ويورد ابن قريش كثيرا من الجذور المشتركة بين اللغات العبرية والآرامية والعربية، ونذكر من بينها على سبيل المثال فقط[10]:

ברא אלוהים. ברא אללה. כלק אללה. גבור. גבאר. גבורים. גבארין. גבאברה. המדרגות. אל מדארג. חבל. חבלון. חלום. חולם. חם לבי. חאמיה קאלבי. חוף הים. אל חופו והוא אסאחלו...

Bara ‘Elohim. Bara ‘Allahu. Xalaqa ‘Allahu. Gabbur. Jabbar. Guévurim. Jabbarin. Jababirah. Hamidragot. ‘Al Madarij. Hével. Hablun. Halom. Hulm. Ham Libbi. Hamiya Qalbi. Huf Hayam. ‘Al Hufu wa huwa ‘assahilu.

[10] – نذكر الأمثلة ونورد بعدها الكتابة الصوتية، ثم الترجمة.

برا إلوهيم. برأ الله. خلق الله. كبور. جبار. كفوريم. جبارين. جبابرة. هامدركوت. المدارج. حفل. حبل. الحوف وهو الساحل. حلوم. حلم. حام ليبي. حميَ قلبي. حوف هايام.

ونشير إلى أننا ذكرنا يهودا بن قريش لأنه كان هو الممهد الأول للدراسات المقارنة فيما بعد، وسوف تستفيد كثيرا من تلك اللوائح المعجمية والدلالية والصوتية التي وضعها في كتابه الرائد في الدرس اللساني المقارن.

الجذر السامي في بعض الدراسات اللغوية واللسانية الحديثة والمعاصرة.

نعرض فيما يأتي لبعض النظريات اللغوية واللسانية الغربية الحديثة، وذلك قبل الحديث عن فكرة الجذر كما هي مطروحة في اللسانيات العربية والعبرية.

نظرية المستشرق الفرنسي لوگيست **L'Abbé Leguest** (1824-1863)

يفترض المستشرق الفرنسي، الأب لوگيست Leguest تَكون نظام الجذور العربية انطلاقا من قاعدتيْن متكاملتيْن:

القاعدة الأولى: تعود الجذور العربية في الغالب الأعم إلى حرفيْن أو كلمتيْن تنتميان إلى اللغة العربية أو العبرية أو السريانية. وما حصل هو سقوط حروف العلة في اللغة العربية وما يقابلها في اللغات الأخرى.

القاعدة الثانية: وفي حالة الجذور الثلاثية المكونة من حروف قوية أو صحيحة (أي غير حروف العلة)، وهي الألف والواو والياء، فإن الحرف القوي الذي يكون في نهاية الجذر الأول هو نفسه الذي نجده في الجذر الثاني.

ووفيما يأتي مثال لهذه القاعدة:

إذا كانت BCD هي حروف الجذر الثلاثة فإن BC هي العنصر الأول وCD هي العنصر الثاني، أي: BC CD. ومن ثم فإن C هي التي تمكننا من الانتقال من جذر إلى آخر. وقد أحصى المؤلف ما لا يقل عن 600 جذر مشترك بين اللغة العربية واللغات السامية. ولعل الأمثلة الآتية توضح ذلك:

أَصَبّ = أصّ + أبّ. (حقل). بغر: بغا + ירה *yarah* (جريان الماء نتيجة سيل غزير). بَاغِزٌ = بَغَى + أَزَى. (مُضْطَهَدٌ). ثبط: ثوى + بطؤ. جأل: جاء + آل. جفأ: جأئ + أف. جخف: גאה*gue'ah* + خف. (صفة الإنسان التافه الذي يسعى إلى المجد). جيفة: גפה *guapah*+ آفة. حكم: חקק *haqaq*+ أمّ. حَمّ = وَحى + חמם. (أَسْرَعَ). حَنَثَ = حَنا + هَثَّ. (اتجه إلى الكذب). حَنَطَ = حَنَّ+ أَطّ. خَسَا = خَسّ + سَاءَ. دَعَا = أَدَ + عَوَى. (نادى بصوت مرتفع). رشن: روى + שנה *shanah*.مهن: مها + ינה*yanah* . ماج: ماء + أجة. رفض: רפה *rafah*+ فض. طرد: طر + رد. علس: עלל *alal ʒ*+ لس. مطل: مط + طال.

ولعل حالة الضعف تلك هي التي جعلت تكوين الجذر الصرفي خاضعا لجملة من القواعد الصوتية حسب (Leguest 1858 : 11، و77 : Leguest 1860)، وفق القاعدتيْن المذكورتيْن أعلاه. ويمكن للحرف الأول للجذر أن يكون دالا على معنى الكلمة عموما. فحرفا "**لو**" مثلا يرتبطان باللسان عموما. فكلمة " لجذ " (لو+ جذ) تعني اقتلاع العشب باللسان، ومعنى لجن: لحس، ولحف: تدوير اللسان، ولحك: الحك باللسان، ولسب: أخذ العسل باللسان، ولحن: ارتكاب خطأ أثناء الكلام، ولعاب هو ماء اللسان، ولقص: الإكثار من الكلام...والأمر نفسه ينطبق على النون التي ترتبط بكل ما له صلة بالأنف، مثل: أخن ونخر ونخط ونثر ونخف ونخم ونعر ونفط ونكز...أما حرف الدال فله صلة بكل ما هو أسناني: مثل درد ودرم...والأمثلة عديدة في هذا السياق. وينطلق التصور من إمكانية الجمع بين جذور تلك اللغات المختلفة انطلاقا من مسألة صلتها باللغة السامية الأولى (واللغة العربية أقرب ما تكون إلى تلك اللغة حسب هذه النظرية).

فجذور تلك الكلمات التي يمتزج فيها ما هو عربي بما هو عبري وآرامي خصوصا إنما تعود في نهاية المطاف إلى مرحلة تاريخية متقدمة، يمكن الرجوع إليها وتصورها وافتراض مجموعة من استعمالات اللغة في فترة بدايات نشوء اللغة الأولى، قبل أن يصيبها تحول كبير نتيجة عوامل جغرافية وتاريخية واجتماعية مختلفة (الهجرات، الانتقال من مكان إلى آخر بحثا عن الكلأ والعيش، التدفق البشري وما يستدعيه من بحث عن موطن تتجمع فيه هذه المجموعة البشرية أو تلك...)، بالإضافة إلى عامل ثقافي أساسي يرتبط بالسعي للحصول على اللغة وامتلاكها وجعلها رمزا لهوية معينة. فالنبي إسماعيل عليه السلام مثلا كان لابد أن يهاجر مع أمه هاجر ويبتعد عن أخيه إسحق (ونشير هنا إلى حادث الطرد بالمعنى الذي تطرحه التوراة في سفر التكوين). لذا لا نستغرب – ضمن سياق الروايات التاريخية والإخبارية المختلفة والمتضاربة حينا والمتعارضة أحيانا – ارتباط اللغة العربية بالنبي إسماعيل عليه السلام. فكان لا بد أن

يهاجر ابن النبي إبراهيم البكر لكي يستقل بلغته الخاصة التي ستصبح فيما بعد لغة مجموعة بشرية متمددة تاريخيا وجغرافيا ومتعددة سكانيا.

فالبحث في نظرية الجذر هنا يسعى للعودة إلى اللحظة الأولى للغة، لمرحلة الطفولة التي عرفتها عشيرة إبراهيم عليه السلام. فالطفولة هي بهذا المعنى اجتماعية ولغوية في الوقت نفسه. ولكن على أي أساس يمكن الحسم في مسألة الرجوع تلك وإعادة تصور أو تركيب تلك المرحلة المتقدمة جدا في عمر الإنسان وفي عمر اللغة أيضا ؟ وقد يبدو الحديث هنا قد ابتعد قليلا عن المجال ليخوض في قضايا تاريخية تفسر كثيرا حالات اللغة في مرحلة من مراحل نشأتها ونموها وتطورها.

ولا تخفى المزالق التي يمكن أن يقود إليها تصور من هذا القبيل. وكان لابد للإشارة إلى هذه القضايا هنا للتأكيد على مدى ربط كثير من مظاهر اللغة بجملة من الأحداث والوقائع التاريخية، بما فيها الإشارات إلى الأساطير والخرافات زمن بدايات تشكل العقل البشري والتواصل الإنساني. وهكذا نجد أنفسنا أمام قضايا متشعبة ومتشابكة ومترابطة لدرجة يمكن لحدث تاريخي أن يشرح استعمالا لغويا مثلا. وتعتبر التوراة الحالية خصوصا خير شاهد على ما نقول. وتكفي الإشارة فقط إلى دلالات الأسماء–الأعلام فيها لكي نستوعب أهمية ربط اللغة بسياقاتها المختلفة.

ومما يثير الانتباه في الكلمات أعلاه اعتماد صاحبها L'Abbé Charles Leguest (1824–1863) على كثير من التأويل أو التمارين اللفظية بغية الوصول إلى فرضية، ثم وجود تلك الطريقة الخاصة بالمؤلف التي تقوم على الجمع بين جذور كلمات اللغة العربية بما يناسبها في اللغتيْن العربية والعبرية، وغيرها من اللغات السامية الأخرى مثل الآرامية، لدرجة يفهم من خلالها القارئ مدى حضور اللغة العبرية في تكوين جذر الكلمات العربية (وليس العكس). وعلينا ولا غرابة في ذلك ما دامت اللسانيات الأوروبية التاريخية والمقارنة، ومعها فقه اللغة ينطلقان من تصورات دينية مسيحية بالأساس تضع اللغة العبرية في مكانة خاصة ضمن عمليات البحث والتنقيب عن اللغة الأولى، لأن اللغة العبرية هي لغة التوراة في التصور اليهودي ولغة العهد القديم في الكتاب المقدس في التصور المسيحي[11] (

---

[11] أُنظر على سبيل المثال: Maurice Olender (1992) و Eco Umberto (1994) و Ruhlen Merritt (1994) و Droixhe Daniel (2007).

وعلينا أن نتذكر أن صاحب الكتاب أعلاه L'Abbé Leguest هو رجل دين في الكنيسة. وغير خاف دور الكنيسة في عمليات التبشير وما تطلبه من سعي لإيصال رسالة المسيح بلغات الشعوب المراد الوصول إليها. ورغم ذلك، فإن أهمية الكتاب تكمن في ذلك التصور الذي وضعه صاحبه، ربما عن غير قصد، في دراسة علاقات اللغة العربية باللغة العبرية ضمن سياق لغوي مقارن فيه كثير من الجرأة والشجاعة الأخلاقية والفكرية، وأقصد تلك الروابط الممتدة عبر التاريخ التي يمكن أن تجعل اللغة العبرية مثلا فرعا ضمن ما درج فقه اللغة العربية القديم على تسميته بلغات العرب.

ونحن نطرح هنا تصورا شخصيا يتعارض مع كثير من النظريات المتصلة باللسانيات التاريخية واللسانيات المقارنة عموما. وليس هنا مجال تفصيل الحديث في نظريتنا هاته. لذا نعتبر تصورا من هذا القبيل داعما، وإن بطريقة غير مباشرة، لما نشتغل حوله منذ سنوات خلت (Boufarra 2011، وبوفرة 2017). وتكمن أهمية هذا التصور في قدرة صاحبه على الخوض في علاقات جذور كلمات اللغات السامية، وإخضاعها لعلاقات متشابكة فيما بينها من الناحية المعجمية–الدلالية، في أفق البحث عن الأصل المشترك أي اللغة الأولى أو اللغة–الأم التي لا نوافق صاحب النظرية حول نشأتها انطلاقا من محاكاة الطبيعة من الناحية الصوتية.

نظرية رينان (1823-1892) Ernest Renan

لقد صبت أعمال رينان (Ernest Renan 1878: 15) ضمن الاتجاه اللساني المقارن الساعي إلى القيام بدراسة للغات السامية بالطريقة نفسها التي درس بها الباحث الألماني بوب Franz Bopp (1791–1867) اللغات الهندو–أوربية. ويشير رينان Renan Ernest إلى بدايات ظهور الدراسات اللغوية المقارنة في الأندلس الإسلامية مع مجموعة من النحاة اليهود الذين كانوا يكتبون باللغة العربية نظرا لمعرفتهم الكبيرة بها وهم يتحدثون عن اللغة العبرية ويحاولون فك كثير من الغموض الذي يلف التوراة بالرجوع إلى اللغة الآرامية، مع اهتمام كبير ومتزايد باللغة العربية. وهذه العلاقات المترابطة بين تلك اللغات دفعته لإطلاق تسمية جديدة عليها، وهي اللغات *syro-arabes* (وكان Leibniz قد سماها من قبل: *Les langues arabiques*). وقد حاول Renan (1823–1892) الانطلاق من فكرة **الثلاثية** ليجعلها مقياسا ينظر من خلاله إلى اللغات السامية التي ظلت حسب رأيه محافظة على طابعها البدائي رغم ما حدث لها من تطور تاريخي معروف. وهكذا نراه في البداية يميز بين

أسرة اللغات الآرامية وأسرة اللغات الكنعانية وأسرة اللغات العربية. ويضع توزيعا جغرافيا يناسب كل أسرة. فالآرامية كانت في الشمال، والكنعانية في الوسط، والعربية في الجنوب. بل يجعل هذه اللغات الثلاث دالة على تطور تاريخي من الناحية الزمنية. كما أن كل لغة تعبر عن طبيعة العناصر اللغوية التي تمتلكها وتستطيع التعبير بواسطتها. فإذا كانت اللغة الآرامية حسب رأيه لغة فقيرة، وغير منسجمة، وثقيلة في بنيتها التركيبية، وغير قادرة على التعبير بواسطة الشعر، فإن اللغة العربية، على العكس تماما، غنية وثرية جدا لدرجة يصعب تحديد معجمها اللغوي ويصعب معها أيضا حصر نظامها الإعرابي. أما اللغة العبرية فهي وسط بين فقر الأرامية وغنى العربية. فالعبرية تمتلك الضروري من أجل التعبير، وليس أكثر. فهي سهلة وسلسة، ولكن دون أن تصل إلى مستوى اللغة العربية. وإذا سايرنا Renan في تصوره هذا فإن اللغة السامية تزداد غنى وثراء وتمتلك أهمية أكثر كلما اتجهنا جنوبا. فالآرامية في الشمال محدودة، والعبرية في الوسط متوسطة، والعربية في الجنوب واسعة جدا وثرية جدا وغنية جدا. وقد انعكس هذا التصور الثلاثي أيضا أثناء الدراسة الصرفية لتلك اللغات. فالفعل ذو المقطع الواحد (KTaL) موجود في اللغة الآرامية، بينما يوجد في اللغة العبرية الفعل ذو المقطعيْن (KaTaL). أما اللغة العربية فنجد فيها الفعل بمقاطعه الثلاثة (KaTaLa). ويزداد المقطع عددا كلما اتجهنا جنوبا. ذلك أن اللغة العربية هي "كنز اللغات السامية" حسب Renan (ص.421).

فالفعل في اللغات السامية أساسي لأنه يدل على حدث مقترن بزمن، وما هو إلا اشتقاق من الاسم (رمضان عبد التواب 1983)، لدرجة يمكن اعتبار اللغات السامية لغات فعلية، رغم الاختلاق الحاصل في النظام الصوتي لكل لغة (Ur Shlonsky 1997). فإذا كانت اللغة العربية تحتوي على 28 صوتا صحيحا مثلها مثل الأوغاريتية والعربية الجنوبية وبعض اللهجات العربية البائدة كالصفاوية والثمودية واللحيانية، فإن اللغة الإثيوبية الجعزية تحتوي على 26 صوتا ماعدا الأصوات المواة (التي يكثر فيها حرف الواو). كما أن اللغات الكنعانية والعبرية والسريانية وغيرها لا تضم إلا 22 صوتا. أما الأكادية فتحتوي على 19 صوتا صحيحا فقط (آمنة صالح الزعبي 2008: 13). ونبدي تحفظا حول عدد الحروف الصحيحة في اللغة العبرية. فإذا كان مجموع الحروف هو 22 صوتا فإن التغييرات الصوتية التاريخية نقلتها إلى 28 صوتا قبل أن تستقر على 25 صوتا صحيحا الآن (حروف BaGaDKaPaT).

نظرية مامان Aharon Maman

لقد شجع الطابع الصوتي الصرفي المرتبط باللغات السامية الكثير من الدارسين على محاولة وضع قوانين لغوية انطلاقا من اللغات الآرامية والعبرية والعربية باعتبارها تمثل مراحل تطورها التاريخي. وقد وضع Aharon Maman (2004: 413) جدولا مفصلا للتحولات الصوتية التي تحصل بين اللغات العبرية والآرامية والعربية ضمن المقارنات السامية التي ازدهرت في الأندلس الإسلامية خصوصا. وسمى ذلك الجدول **ميثاقا** *The Chart of Comparisuns* لمتانة التصور واطراده وانسحابه على تلك اللغات. وحسبنا أن نشير هنا إلى بعض الأرقام المرتبطة بعدد الإحصاءات التي وجدها الباحث في مؤلفات أولئك النحاة واللغويين اليهود وهم يقارنون ظواهر صوتية ومعجمية أو هما معا موجودة في اللغة العبرية بما يماثلها في اللغتيْن السريانية والعربية. فقد أحصى 698 مقارنة في رسالة يهودا اين قريش التاهرتي المغربي، و1092 مقارنة، وهي الأهم على الإطلاق، عند داود بن أبراهام الفاسي، و902 مقارنة عند أّبي الوليد مروان بن جناح القرطبي، و790 مقارنة عند ابن بارون. وقد أحصى الباحث ما مجدموعه 2299 مقارنة عند أولئك النحاة واللغويين اليهود الذين كانوا يشتغلون ضمن حقل اللغة العربية.

ولا يمكن تصور تلك المقارنات كأنها عملية آلية، تتم بطريقة عفوية أو ارتجالية. فالجذر في اللغات السامية عموما يخضع لجملة من القوانين الصرفية والصوتية التي تسمح بالقيام بعمليات المزاوجة ضمن سياق معين دون آخر (Vernet 2011: 2). فاللغة العبرية الحديثة مثلا استفادت من عبرية التوراة (وهي الأقدم من الناحية الزمنية) من الناحيتيْن الصرفية والتركيبية أكثر من عبرية المشنا أو التلمود التي أفادت في الجانب الصوتي باعتبارها مرحلة زمنية متأخرة عن العبرية الأولى (Kirtchuk. 1989: 139).

نظرية بوهاس Bohas المعجمية[12]

انطلقت النظرية الصرفية المعجمية للساني الفرنسي Bohas، المعروفة باسم **نظرية السمات المميزة** MER : Matrice, Étymons, Radicaux أو Théorie des Matrices : TME et des Étymons من اللغة العربية، ثم طُبقت على اللغة العبرية.

وتقوم هذه النظرية على إعادة ترتيب معجم اللغات السامية (واللغة العربية خصوصا نظرا لثرائها المعجمي) ليس على أساس الحروف، وإنما على أساس السمات الصوتية لتلك الحروف. ويفيد هذا التصور الجديد في ملاحظة كثير من علامات التوافق والاطراد أثناء تتبع جذور كلمات اللغات السامية وتحليلها، من قبيل العلاقات الواضحة والمباشرة التي يمكن ملاحظتها بين أصوات الجذر والمعاني المرتبطة بها. كما تفيد هذه النظرية في إبراز تعدد المعاني في حروف الجذر. ولعل فكرة اعتباطية العلامة كما طرحها سوسير Ferdinand De Saussure هي أول ما تدحضه هذه النظرية بشكل واضح جدا. كما أنها تعيد النظر في مسألة ثلاثية الجذر، بل تسعى إلى هدمها جملة وتفصيلا. فهذه النظرية تجعل **الجذر الثنائي** قاعدتها الصرفية الصلبة والأساسية. بعبارة أخرى، إن Étymon المكوَن من حرفيْن يصبح هو أساس البنيات المتعددة داخل حروف الجذر، وما تتيحه من علاقات ينبغي ربطها بسماتها الصوتية أو Matrice في إطار الحروف الواقعية التي دخلت الجذر عن طريق الزوائد الصرفية أو الصوتية او هما معا أي Radicaux.

ويمكن أن نلمس في هذه النظرية ذلك التمييز القائم بين أصل الكلمة وجذرها. فالأصل يتكون من حروف الجذر ومعها الحركات الصوتية. أما الجذر فهو عبارة عن حروف الكلمة الأصلية مجردة من الحركات. وقد حاول بوهاس Bohas الجمع بين المفهوميْن من خلال التأكيد على فكرة ثلاثية الأصل وثنائية الجذر في اللغة العربية.

فالوحدة اللغوية /م/ و/ت/ تعطينا: متن أي شد الحبل، ومتأ أي شد الحبل إلى الخارج، ومتع أي شده بشكل أطول، ومتن أي شد شيئا...وقد انتبه الخليل بن احمد الفراهيدي في

---

[12] استفاد اللساني الفرنسي المعروف بوهاس Bohas (2007 و2011)، المتخصص في الدراسات اللسانية العربية، كثيرا من نظريات ابن جني الصرفية والمعجمية خصوصا، كما أنه اطلع على دراسة سابقة قام بها المستشرق L'Abbé Leguest سنة 1858 بعنوان: Études sur la formation des racines sémitiques. لذا ننصح بقراءة هذا الكتاب أولا قبل الانتقال إلى نظرية Bohas. .

كتابه العين (59/1) إلى إمكانيات الجذر المتعددة في صلتها بعدد الحروف. فالكلمة الثنائية تنصرف على وجهين، والثلاثية على ستة أوجه (ويسميها مسدوسة)، والرباعية على أربعة وعشرين وجها (أي أن الحروف الأربعة تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها: يُكتب مستعملُها ويُلغى مهملها)، والكلمة الخماسية تنصرف على مئة وعشرين وجها. وتدفعنا هذه الإشارة الذكية إلى ما هو مستعمل وما هو مهمل في اللغة العربية إلى البحث عنه في لغات أخرى تتشابه معها من الناحية الصرفية. ويمكن توسيع الدائرة على كثير من مفردات اللغات السامية.

فالمادة NaF ترتبط بالأنف عموما. ويمر الريح عبر الأنف. لذا لا يوجد في اللغة الحبشية فرق بين أنف وفم. ويتكرر الأمر نفسه في اللغة العبرية بين פה (فم) و אף (أنف). وحينما نضيف الميم פ + מ نحصل على פנים أي وجه. وتعني نَفَس في اللغة العربية: روح، وفي العربية الجنوبية: قبر.

وترتبط المادة DaM باللون الأحمر وبالدم. فأديم الأرض هو لون القشرة الأرضية. وحينما نغير الحرف DiM نجد المعنى ينتقل إلى دمع. والقاسم المشترك هنا هو كل ما له صلة بالتدفق وبكل ما هو سائل.

وما يثير الانتباه أيضا تشابه أسماء عديد من الحيوانات التي تنتهي بحرف الباء (عباس سليم زيدان 2015 ومراد موسى 2013) مثل: كلب وأرنب وארנב ودب ودוב وذئب وזאב وذبابة وזבוב وعقرب وעקרב وغراب עורב وثعلب وضب وצב...

وتعيد هذه النظرية طرح النقاش حول أصل الكلمات في اللغات السامية في صلتها بحروف الجذر: أهما حرفان أم أكثر؟ لكي تحسم فيه بالانتصار إلى فكرة ثنائية الجذر، بعيدا عن مسألتيْ أصل الجذر المكون من الصوامت فقط وصيغة الجذر التي نجد فيها الحروف الطويلة وأحيانا الصوامت، مثل الجذر: /ك/-/ت/-/ب/ = كَتَبَ/ كُتِبَ/ اسْتَكْتَبَ/ كِتابَة...

كما تسعى هذه النظرية إلى الوصول إلى فكرة مفادها أن الجذر مفهوم يتسم بكثير من التجريد والخيال من الناحية الدلالية، وذلك بالنظر إلى ما ذكره علماء اللغة القدامى والمحدثون الذين اهتموا باللغات السامية عموما، مثل: Carl Brockelmann (1868-1956) وMarcel Cohen (1884-1974) وDavid Cohen (1922-2013) و Henri Fleisch (1904-1985) وErnest Renan (1823-1892) و Heinrich Friedrich Wilhelm Gesenius (1786-1842) وJules Touzard (1867-1938) و Jean

Cantineau (1899–1956) و Ruben Duval (1839–1911) وEdward Lipinski (1930–إلى الآن).

وهذه النظرية نموذج للحديث عن وظيفة اللغة وطريقة تنظيم الكلمة داخل المعجم. لذا يمكن ترجمتها بالنظرية الصرفية المعجمية العامة، وتنطلق من فكرة ثنائية الجذر ومن السمات الصوتية للحرف الثاني داخل الجذر. فالمورفيم أي تلك الوحدة اللغوية الصغرى المجردة التي تحمل معنى، وهو غير قابل للتجزيء، تحول وفق هذه النظرية إلى عنصر يمكن تقسيمه صوتيا أي النظر إليه من حيث سماته وصفاته ومخرجه. والجديد في هذه النظرية هو التأكيد على وجود علاقة صوتية ودلالية في الوقت نفسه بين صامتيْن اثنيْن داخل الجذر. ويشير Georges Bohas إلى أن اعتماد المعاجم العربية على مسألة الجذر الثلاثي في ترتيب المداخل نتج عنه "تشتت" المعنى الخام أي Étymon، وهو ما يشكل صعوبة إضافية أثناء البحث عن أصول الجذور التاريخية، أي من حيث التأثيل.

ويمكن توضيح المسألة أكثر بمثال من العبرية؛ فالحرفان /G/ و/L/ يعطيان المادة الدلالية العامة /g,l/ التي نجدها مثلا في الفعل GaLaL أي "أصبح دائري الشكل"، أو في GaLGaL أي "دائري".

إن الحرف الثالث الذي نضيفه إلى المادة الثنائية الأصلية يأتي إما عن طريق فك الإدغام الذي يكون عادة في الجذر الثاني، أو إدخال حرف علة أو حرف حلقي في الجذر، أو إضافة حرف الميم أو النون في بداية الجذر، أو تضعيف حرف من حرفيْ الجذر.

ونمثل لهذا بالفعل الثلاثي /B/-/T/-/R/ في اللغة العربية. فهو يعطينا مجموعة من المعاني المرتبطة بالبتر والقطع عموما:

BaTaRa. BaTiRa. aBTaRa. inBaTaRa. BãTiRun. ‘aBTaRu. ‘aBãTiRun.

ونضيف نموذجا ثانيا يقربنا من نظرية Georges Bohas:

BaTTa. BaTaRa. inBaTaRa. BaTaKa. BaTaLa. BaLaTa. BaRaTa. SaBaTa.

فهذه الجذور مجتمعة تعطي معنى عاما حول القطع والقص (مثل حلاقة الشعر). والجامع بينها من حيث الجذر : AB وAT، أي أن المعنى العام موجود في BT. وما حصل من تغييرات إنما جاء إما عن طريق تشديد الحرف الثاني من الجذر، أو إضافة حرف ثالث إلى

حرفيْ الجذر، أو وسطهما، أو بدايتهما، دون أن يحدث تغيير في المعنى العام المشترك، حسب تعبير (Carl Brockelman).

وتكشف هذه الأمثلة عن وجود علاقة واضحة بين حرفي BT من الناحية الصوتية ومن الناحية الدلالية.

خلاصة

يحتل الجذر مكانة أساسية في دراسة اللغات السامية عموما، لما يتيحه من إمكانات البحث من النواحي: الصوتية والصرفية والمعجمية والدلالية، ولما يثيره من قضايا: فيلولوجية ولغوية ولسانية وما وراء لسانية، ولما يمكن أن يقود البحث فيه إلى الخوض في مسألة نشأة اللغات، وانتشارها، وتوزعها على كثير من القبائل والجماعات والشعوب. وقد ساهمت النظريات اللغوية واللسانية والفيلولوجية المقارنة، قديما وحديثا، في النظر إلى الجذر من زوايا متعددة، مستفيدة في ذلك من التقدم الحاصل في كثير من المناهج والفنون والعلوم، انطلاقا من فكرة "الراكم المعرفي"، وكذلك من قضية "التقاطع والتكامل" بين كثير من التخصصات مثل اللسانيات، والبيولوجيا، وعلم الآثار، وعلم التاريخ، والنقد النصي،... وهو ما أفاد الدراسات السامية عموما.

فالجذر ليس دالا على علامة صرفية فقط، وإنما هو دال على حالة اللغة التي تعبر عن تصور الجماعة الناطقة بها. فالبحث في الجذر بمعناه الصرفي هو في نهاية المطاف بحث في نظام اللغة باعتبارها نسقا من العلامات، وفي اللغة عموما باعتبارها رأسمال ثقافي–رمزي لا يفنى في حياة الأفراد والجماعات، وفي تلك الأداة التي تفيد في التواصل ونقل المعارف والتجارب والخبرات، من جيل لآخر، لكي تظل تلك اللغة شاهدة على مدى قدرتها على مصاحبة الإنسان في أطواره المختلفة، دونما كلل أو ملل أو عناء أو عياء.

مراجع البحث باللغات العربية والعبرية والفرنسية والإنجليزية

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله: (دون تاريخ)، **التصريف الملوكي**، تحقيق: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله: (1962)، **التمام في تفسير أشعار هذيل**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة وعبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب ومصطفى جواد ، مطبعة العاني، بغداد.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله: (2000/1957)، **الخصائص**، 3 مج، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

ابن عباد، الصاحب أبو القاسم إسماعيل: (1994)، **المحيط في اللغة**، 11 مج، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم : (2009)، **لسان العرب**، 15 مج، الطبعة الثانية، تحقيق: عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

التهانوي، محمد علي: (2011)، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: أحمد حسن بسج، 4 مج، دار الكتب العلمية، بيروت.

الدومنكي، الأب مرمرجي: (1937)، **المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية**، مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس.

النعيمي، حسام سعيد: (1990)، **ابن جني عالم العربية**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

بوفرة، عبد الكريم: (2017)، **في الفكر اليهودي الحديث**، جزءان، الجزء الأول: *أسئلة اللغة العبرية*، الجزء الثاني: *أسئلة الثقافة اليهودية*، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

زيدان، عباس سليم: (2010)، "الأفعال المعتلة الثلاثية بين العربية والعبرية. دراسة صرفية مقارنة"، **مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد: 4، السنة الثانية، ص.271-287، جامعة بغداد.

عبابنة، يحيى: (2016)، **بنية الفعل الثلاثي في اللغة العربية والمجموعة السامية الجنوبية**، دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة.

مراد، موسى: (2013)، "الاشتقاق اللغوي وجوانب متعلقة به لدى اللغويين والنحويين العرب القدامى"، **المجلة**، العدد: 4، ص.137-188،مجمع اللغة العربية، حيفا.

אבן שושן אברהם: (1992)، *המלון החדש*، ארבע כרכים، הוצאת קרית-ספר. Pירושלים.

החכם הגדול רבי דוד קמחי: (1847)، *ספר השורשים*. אונירסיטה של טורונטו. כנדא.

מנחם בן סרוק: (1854)، *ספר מהברת*، שתי כרכים. מאת צבי בן חזקאיל פיליפאווסקי ، ירושים ולונדון.

ספר תשובות דונש בן לברט، שתי כרכים، לונדון.

רסאלה אלחכים אלבארע אללביב אלפהים רבי יהודה בן קריש אלתאהרתי אלמגרבי אלי גמאעה יהוד מדינה פאס: (1857)، תחקיק יחיא יוסף ברגיס וד.ב גולדברג، באריס.

Arad, Maya. (2005), *Roots And Patterns, Springer, The Netherlands.*

Berent, Iris and Joseph Shimron : (2003), « What is a root ? In, *Language Processing And Acquisition in Languages of Semitic Root-Based, Morphology*. Edited by Joseph Shimron. John Benjamins publishing Company, Amsterdam, Philadelphia, pp.201-222.

Blau, Joshua. (2010), *Phonology and Morphology of Biblical Hebrew*, Winona Lake, Indiana, Eisenbrams, USA.

Bohas, Georges. (1997*), Matrices, Etymons, Racines. Éléments d'une théorie lexicologique du dictionnaire arabe*, Éditions Peeeters Leuven, Paris.

Bohas, Georges. (2007), *Une théorie de l'organisation submorphémique du lexique des langues sémitiques : matrices et étymons*, ENS éditions, Lyon.

Bohas, Georges. (2012), *Itinéraire d'un Arabisant*, Éditions Grandvaux, France.

Boufarra, Abdelkrim. (2011), *Sociolinguistique de l'hébreu moderne*, Publications de la Faculté des Lettres, Oujda, Maroc.

Brockelmann, Carl. (Edition 2016, 2017), *History Of The Arabic Written Tradition,* translated by Joep Lameer, 2 volumes, Brill, Leiden, Boston.

Droixhe, Duval. (2007), *Souvenirs de Babel. La reconstitution de l'histoire des langues de la Renaissance aux Lumières*, Éditions de l'Académie Royale de Langue et Littérature, Bruxelles.

Eco, Umberto. (1994), *La recherche de la langue parfaite dans la culture européenne,* Éditions du Seuil. Paris.

Gesenius, Wilhelm and Kautzch, E. (1910), *Hebrew Grammar*. At The Clarendon Press, Oxford.

Haddad, Youssef A. and Eric Potsdam. (eds). (2016), *Perspectives On Arabic Linguistics XXXVIII, Papers From The Annual Symposium on Arabic Linguistics, Grainesville, Folrida 2014,* John Benjamins Publishing Company, Amsterdam, Philadelphia.

Hetzron, Robert. (1997), *The Semitic Languages*, Routledge, London & New York.

Kahn, Lily Okalani. (2009), *The Verbal System in Late Enlightenment Hebrew*, Brill, Leiden, Boston.

Kinberg, Naphtali. (2001), *Studies in the Linguistic Structure of Classical Arabic,* Brill, Leiden, Boston.

Kutscher, Eduard Yechezkel. (1982). *A History of the Hebrew language,* The Magnes Press. The Hebrew University of Jesrusalem. E.J Brill, Ledein.

Lancioni, Giuliano and Lidia Bettini. (eds). (2011), *The Word in Arabic,* Brill, Leiden, Boston.

Leguest, l'Abbé. (1858). *Études sur la formation des raciness sémitiques,* Benjamin Dupont, Paris.

Leguest, l'Abbé. (1860), *Moyen de rechercher la signification primitive des racines arabes et pour suite des racines sémitiques*, Benjamin Dupont. Paris.

Maman, Aharon. (2004), *Comparative Semitic Philology in The Middle* Ages, Brill, Leiden, Boston.

Olender, Maurice. (1989), *Les langues du Paradis. Aryens et Sémites : un couple providentiel*, Éditions Gallimard, Le Seuil. Paris.

Pinker, Steven. (1995), *The Language Instinct. The New Science Of Language And Mind*, Penguin Books, London.

Pinker, Steven. (1996), *Language Learnability and Language Development*, Harvard University Press, Cambridge, Massachussets & London.

Pinker, Steven. (1999 a), *Words and Rules. The Ingredients Of Language*, Basic Boks, Perseus Books Group, New York.

Pinker, Steven. (1999 b), *L'instinct du langage,* Éditions Odile Jacob, Paris.

Pinker, Steven. (2013), *Language, Cognition And Human Nature*, Oxford University Press, New York.

Renan, Ernest. (1878), *Histoire générale et système comparée des langues sémitiques*, Éditeur Calmann Lévy, Paris.

Robar, Elizabeth. (2015), *The Verb And The Paragraph in Biblical Hebrew*, Brill, Leiden, Boston.

Rublin, Aaron D. (2010), *A Brief Introduction To The Semitic Languages*, Gorgias Press, U.S.A.

Ruhlen, Merritt. (1997). *L'origine des langues. Sur les traces de la langue mère*, Éditions Belin. Paris.

Soudi, Abdelhadi, Antal Van Den Bosch, Günter Neumann (eds): (2007), *Arabic Computational Morphology. Knowledge-Based And Empirical Methods*, Springer, The Netherlands.

Vernet, Eulilia. (2011), « Semitic Root Incompatibilities and Historical Linguistics, in, *Journal of Semitic Studies*, LVII (35), pp.1-17, Spring 2011, Oxford University Press.

Versteegh, Kees (ed.). (2006), *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics*, 1/710, Brill, Leiden, Boston.

Watson, Janet C.E. (2007), *Phonology and Morphology of Arabic*, Oxford University Press, Oxford, United Kingdom.

Weninger, Stefan. (eds). (2011), *The Semitic Languages. An International Handbook.*, De Gruyter Mouton, Berlin, Boston.

عروض

قراءة في كتاب: قاموس العالم البحري لمنطقة سوس لرقية دوشينا أوعمو

Dictionnaire du monde marin de la région du Souss

ⵓⵔⴰⵎ ⵏ ⵜⵙⵅⵜⵉⵔⵜ ⵖ ⵙⵙⵙ

صدر عن المعهد الجامعي للبحث العلمي سنة 2014 قاموس أمازيغي فرنسي من الحجم المتوسط خاص بالعالم البحري يحمل عنوان" Dictionnaire du monde marin de la région du Souss" في طبعة أنيقة سهل استعمالها، وهو من تأليف **رقية دوشينا أوعمو**. وقد جاء هذا المعجم في إطار النهضة التي عرفتها اللغة الأمازيغية في السنوات الأخيرة، والتي سعت إلى الانتقال بها من التداول الشفوي إلى التدوين الكتابي. وهذا ما أشارت إليه صاحبته في المقدمة حينما أكدت على أن دوافع تأليف الكتاب تتمثل أساسا في المساهمة في هذه الدينامية التي تعيشها اللغة، وذلك بجمع المعجم البحري المتداول في المنطقة المدروسة، وتوثيقه قصد إبعاد شبح الموت الذي يتهدده خاصة مع تزايد وتيرة التطور التي جعلت الصيد البحري يتجه نحو تقنيات حديثة ويبتعد عن الوسائل القديمة المتوارثة أبا عن جد، وهو ما يعني موت عدد كبير من المعجم المرتبط بهذه الأخيرة.

ويقع المؤلف في310 صفحة تضم، فضلا عن التشكرات والمحتويات ولائحة المختزلات وطريقة التدوين، ما يأتي:

1- مقدمة: وتعتبر مفتاحا لقراءة المعجم وقفت فيها الباحثة عند أربعة نقط أساسية هي: أهمية الصيد والبحر في حياة ساكنة سواحل سوس، ثم الأهداف التي حملت الباحثة على تأليف هذا المعجم، والقارئ أو المستعمل الذي يستهدفه، وأخيرا البنية الداخلية للمعجمين اللذين يضمهما الكتاب؛
2- المعجم الأول : وهو خاص بالكائنات البحرية الحية، وقسمته المؤلفة إلى ستة أقسام هي: الأسماك (122 وحدة معجمية)، والمحاريات والقشريات واللواسع والشوكيات (33 وحدة معجمية)، والديدان البحرية (5 وحدات معجمية)، والطيور البحرية (7 وحدات معجمية) وحيوانات أخرى (وحدة معجمية واحدة)، والنباتات البحرية (4 وحدات معجمية).

3- المعجم الثاني: ويشمل341 وحدة معجمية متعلقة بعالم الصيد، من تقنيات وأدوات مستعملة في هذا المجال، وتليه مباشرة صور لبعض هذه الأدوات.
4- أربعة مسارد : الأول والثاني خاصان بالكائنات البحرية الحية أولهما أمازيغي فرنسي، وثانيهما فرنسي أمازيغي، والثالث متعلق بأسماء بعض الأماكن أو المواقع المتعلقة بعالم الصيد في المنطقة المدروسة (32 موقعا)، أما المسرد الرابع ، فيشمل أسماء الموانئ (16 ميناء).

ويتميز هذا القاموس بخصائص عديدة يمكن إجمال أهمها في أربع نقط:

أولا إن الأمر يتعلق بمعجم متخصص في قطاع محدد هو الصيد البحري، حيث يضم مختلف الألفاظ المرتبطة بهذا الحقل المعجمى مثل الكائنات البحرية، وأدوات الصيد وتقنياته. وهو ما يجعل منه لبنة هامة تساهم في بناء صرح المعجم البحري الذي بدأه لاووست Laoust في بدايات القرن العشرين حينما جمع في مقال نُشر بهيسبريس تامودا سنة 1923 عددا مهما من الوحدت المعجمية المتعلقة بهذا القطاع.

ثانيا إنه معجم خاص بوجه لهجى واحد، هو ذلك الذي يُتداول في منطقة سوس عموما، فقد حاولت المؤلفة جرد المعجم المستعمل في هذه الرقعة الجغرافية مشيرة إلى شتى تنوعاته، وهنا يُطرح السؤال حول الطريقة التى اعتمدتها الباحثة في تدبير ذلك التنوع ، بعبارة أخرى، ما هى المعايير التى جعلت المؤلفة تختار اسما من قبيل ⵏⵓⵔⵔⵉ، المتداول في أگلو على سبيل المثال، باعتباره مدخلا معجميا، وتتعامل مع الوحدات المعجمية الأخرى المتداولة أساسا في منطقة يمسوان مثل "ⵏⵓⵎⵎⴰⵣⵓ، وⵜⵉⵏⵉⵜ، وⵜⵉⵏⵉⵜ" باعتبارها متغيرات لها؟

ثالثا إن القاموس خلاصة عمل ميداني استغرق سبع سنوات استقت فيه المؤلفة المادة المعجمية من أفواه المتكلمين، فهى لم تعتمد على المصادر والوثائق المؤلفة في هذا المجال، وعلى رأسها عمل لاووست الذي أشرنا إليه أعلاه، بل إنها اشتغلت مباشرة مع حرفيى الصيد البحري بالمنطقة المدروسة، ولعل ما يبرر هذا الاختيار هو رغبة الباحثة في تدوين ما لم يدون بعد في هذا المجال وإنقاذ هذه الوحدات المعجمية من خطر الموت الذي يتهددها، فهذا المعجم كما تشير إلى ذلك وصفى يروم جرد المادة اللغوية المتداولة في هذه المنطقة. إلا أن الباحثة كثيرا ما انزاحت عما أشارت إليه في مقدمة معجمها فلبست عباءة المهيّئة التى لا تكتفي بتوثيق اللغة كما هي، بل تتدخل عليها للوصول إلى ما تتمنى أن تكون عليه، ويبدو

هذا واضحا في إسقاط الكثير من الوحدات المعجمية المقترضة من قبيل "ⵎⵎⵜⵎⵔ، وⵜⵜⵔⵓⵜ، و...ⵎⵎⵔⵔⵓ...".

رابعا وأخيرا، إن الخاصية الأساسية لهذا المعجم تتمثل في غنى تعاريفه التى يُميز فيها بين البعد اللغوي والبعد الموسوعى، فالأول يقدم معلومات لغوية حول الوحدات المعجمية التى دونت بتيفيناغ والخط اللاتينى، فيمد المستعمل بمقولتها النحوية وتصاريفها الأساسية من قبيل حالتها وعددها، ثم يحلل الوحدات المعجمية، ويقف أحيانا عند أسباب التسمية، ويختم بإعطاء المقابل باللغة الفرنسية وباللغة العربية المغربية متى وجد. أما البعد الثاني فيشمل عناصر عديدة يمكن إجمالها في صورة السمكة، وأوصافها (حراشفها، وطولها، ووزنها، ولونها...)، والأسماك التى يشبهها والتى قد يختلط بها، ونمط عيشه، والأماكن التى يعيش فيها، ومدى توفره أو تناقصه، وتغذيته، وطريقة صيده والأدوات المعتمدة في ذلك، والأوقات التي يتوفر فيها، وثمنه، ومكانته الغذائية، والأطباق التي تعد منه...إلخ.

واستنادا إلى التعريف ببعديه اللغوي والموسوعى، يمكن أن يناقَش المعجم من زوايا وأبعاد مختلفة باختلاف وتنوع وغنى المادة التى يضمها، ومن ثم فإنه يفتح آفاقا متعددة للبحث في مجالات شتى تشمل اللسانيات والتاريخ والبيئة والانتروبولوجيا والسوسيولوجيا. فإذا نظرنا إليه من الناحية اللسانية سنسجل أن أغلب وحداته المعجمية أسماء، إذ لا يتجاوز عدد الأفعال المفردة 24 فعلا وردت كلها في المعجم الثاني، أي في المعجم المتعلق بالعالم البحري من حيث وسائله وتقنياته، وهذه سمة تختص بها هذه الفئة من المعاجم، ذلك لأن الأسماء هى الأقدر على تعيين الموجودات وحمل المفاهيم. ويلاحَظ من الناحية الصرف تركيبية أن هذه الأسماء جاءت بسيطة مثل ⵓⵜⵜⵓ، ومشتقة مثل ⵜⵎⵎⴰ ومركبة مثل ⵓⵜⵜⵓ ⴰⵎⵎⵓ، وأن أغلبها أسماء مذكرة، وهنا، لابد من الإشارة إلى أن المؤلفة سقطت أحيانا في تحليلها لهذه الأسماء في خلط بين المستوى الطبيعى والمستوى اللغوي (انظر على سبيل المثال ⴰⵢⵓⵜⵏ ⵙⵙⵕⵕ). ويُلاحظ أيضا في حالة الأسماء المركبة ورود جموع غريبة عن الأمازيغية من قبيل ⵜⵓⵜⵜⵏⵜⵏⵏⵏⵏⵏⵏⵓ حيث لم يُكتف بجمع نواة المركب بل جُمع مكوناه معا.

أما من الناحية الدلالية فيسجل أن المعجم البحري يشكل مثالا من الأمثلة الكثيرة التى لا تستجيب فيها اللغة لمبدأ الاعتباطية الذي اعتبرته اللسانيات الحديثة أهم سمة من سماتها، فأسماء الأسماك، في جميع اللغات الطبيعية، ذات علاقة وثيقة إما بشكلها مثل ⴰⵢⵏⵏ أو لونها مثل ⴰⵏⵓⵔ أو صفاتها مثل ⵙⵙⵓⵜⵎ...إلخ، وقد اعتمدت الباحثة هذه العناصر في تحليلها

للوحدات المعجمية. إلا أن هذا الأخير يحتاج في بعض الحالات إلى تعمق أكبر مع الانفتاح على باقي التنوعات اللهجية.

وعلى سبيل الختم لابد من التأكيد على أهمية مثل هذه القواميس التى تساهم في إنقاذ مادة شفوية غنية يتهددها الموت في ظل تنافس شرس للغات مهيمنة من قبيل العربية والفرنسية. وعلاوة على ذلك، يمثل قاموس العالم البحري لمنطقة سوس من الناحية اللسانية قفزة نوعية في مجال التأليف المعجمى الأمازيغى المتخصص، إنه يمنح قارئه معلومات وافية حول الوحدات المعجمية التى تهم هذا القطاع، فكثير من الأسماء التى كانت بالأمس، مع إميل لاووست، مجرد "نوع من السمك غير المحدد " أصبحت في هذا المؤلف معروفة وذات مقابلات في اللغة الهدف التي هي الفرنسية.

أما من الناحية الثقافية فيعتبر هذا القاموس تفنيدا واضحا لمزاعم الكولونياليين الذين استخفوا بعلاقة أمازيغ شمال إفريقيا بالبحر، فلم يولوها الاهتمام الذي يستحقه. وهى نفس الفكرة التى دحضها جامع بنبيدر في كتابه الذي يحمل عنوان "سوس والبحر من خلال معجم الكائنات البحرية"، مؤكدا على المكانة المميزة التى احتلها ولازال يحتلها البحر في حياة ساكنة هذه المنطقة.

نورة الأزرق
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

ملخصات الأطروحات

عبد السلام بومصر، (2015)، **تمظهرات الترادف البيلهجى في الأمازيغية: محاولة لإعداد المعجم الأمازيغى للمترادفات**، الدكتوراه الوطنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان.

يختزل العنوان أعلاه مجمل الجوانب التى تمت معالجتها في الأطروحة، إذ يضم المحاور الكبرى المشكلة لعصب البحث وهى: الترادف عامة، والترادف البيلهجى خاصة، إضافة إلى ممكنات إنجاز معجم للمترادفات الأمازيغية.

وقد تمت مقاربة هذا الموضوع وفق تصميم يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر الأساسية التى نحَت منحى تصاعديا ينطلق من العام إلى الخاص بغية الوصول إلى النتائج المبتغاة. فعولج الموضوع الأساسى للبحث في فصلين رئيسيين: الأول خاص بالتنوع المعجمى ومسألة الترادف وممكنات التحقق في اللغات الطبيعية. والثاني عبارة عن نموذج لمعجم أمازيغى للمترادفات يرصد الإمكانيات المتاحة والخطوات الأولى لإنجاز معجم كبير في هذا الشأن.

ويتألف الفصل الأول من أربعة مباحث خُصص كل واحد منها للتفصيل في جزئية معينة. فكان المبحث الأول مناسبة لتسليط الضوء على خاصية تشترك فيها كل اللغات الطبيعية، وهى ظاهرة التنوع والتعدد. حيث تمت الإشارة إلى التناظر الذي خاضه اللغويون لشرح الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة الشمولية، وعُرضت ثلاث نظريات في هذا الشأن. أما الشق الثاني من المبحث فقد فصّل في مفاهيم التهيئة اللغوية والمعيرة والسياسة اللغوية، قبل أن يقف عند تجارب بعض اللغات الممعيرة مثل العربية والعبرية والكطلانية.

وخُصص المبحث الثاني لدراسة بعض ظواهر التعدد والتنوع في الأمازيغية. فبعد معالجة التنوع الصوتي وعرض مختلف مظاهره، انتقل إلى التنوع الدلالي، فميز بين مختلف النظريات الدلالية مركزا على الدلالة المعجمية لعلاقتها بالموضوع. ثم انتقل إلى دراسة العلاقات الدلالية التي حصرها في الاندراج والتضاد والترادف.

وتناول المبحث الثالث من هذا الفصل موضوع الترادف، فتطرق إلى أنواعه وممكناته في مختلف الأبحاث اللسانية. فخُصص المحور الأول للترادف التام باعتباره نقطة البداية. ثم عالج الترادف الجزئى أو الترادف غير التام في المحور الثاني، فعرض جملة من العناصر الدلالية التى تخرج الكلمات المترادفة من حالة الترادف التام إلى الترادف الجزئى ومنها: انتماء المترادفات إلى مستويات لغوية مختلفة، واختلاف مستوياتها الوظيفية والبلاغية، وتغير توظيفها من طرف

المتكلمين بين الفارق التقديري والقدحى، واختلاف انتماءاتها إلى التنوعات اللهجية الجغرافية، وتمايز المراحل الزمنية التى تنتمى إليها، وتميزها بواسطة توظيفها في سياق لساني معين أكثر من تميزها بواسطة الدلالة التى تشترك فيها. ويدخل ذلك في إطار الحوار القديم الدائر بين المعجميين حول وجود الترادف التام من عدمه.

وعالج المبحث الرابع من هذا الفصل مسألة التعدد اللهجى والتنوع المعجمى في الأمازيغية وإمكانية اعتباره مصدرا للترادف. فتناول ظاهرة التعدد اللهجى الأمازيغى والسجالات اللسانية التى خاضها المستمزغون حول ذات الموضوع. كما سرد مميزات الواقع اللهجى الأمازيغى بالمجال المغربي ومكوناته الرئيسية، إضافة إلى ذكر جهود اللسانيين المستمزغين الرامية إلى تصنيف المكونات اللهجية الأمازيغية.

قواعد النشر بمجلّة أسيناگ ⵜⴰⵙⵉⵏⴰⴳ

مقتضيات عامة

- تقبل الأعمال العلمية التي لم يسبق نشرها.
- يتعين إرفاق كل عمل مقترح للنشر بتصريح بالشرف من مؤلّفه، يفيد بأنه عمل أصلي لم يسبق عرضه للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
- يشترط في المقال المتضمّن عرضاً أو قراءةً لمؤلَّف منشور أن يقدّم قراءة نقدية لأحد المؤلّفات حديثة النشر، كتابا كان أو دورية أو غير ذلك، بوضعه في سياق مجموع الإصدارات حول الموضوع المعني.
- كل مقال تنشره المجلة، يصبح ملكا لها. ويلتزم المؤلّف بعدم نشر ذات المقال في مكان آخر دون إذن خطّي مسبق من مديرية المجلة.
- تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن أفكار وآراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظرالمجلة أو المؤسسة التي تصدرها.
- لا ترد أصول المواد إلى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل، ولا تلتزم المجلة بإشعارهم بذلك.

أعراف تقديم المقالات

- يسبق نصّ المقال بصفحة غلاف، تتضمن عنوان المقال، واسم الكاتب ولقبه، واسم المؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوانه، ورقم هاتفه، ورقم الفاكس، وعنوانه الإليكتروني. ولا يثبت على رأس الصفحة الأولى من المقال، سوى اسم الكاتب ولقبه والمؤسسة التي ينتمي إليها.
- تبعث المقالات إلى المجلة بواسطة البريد الإليكتروني، في شكل ملف مرتبط (Fichier attaché)، قياس وورد Format Word، إلى عنوان المجلة: asinag@ircam.ma
- يجب ألا يزيد المقال عن 30.000 حرفا، بما فيها المراجع والجداول والملاحق.
- يقدم المقال مطبوعاً على ورق (A4) وعلى صفحة بمقاس (24/17)، وباعتماد نوع Traditional Arabic ، حجم الخط (16)، ببُعد يساوي " Exactement

18"، مع هوامش (يسار ، يمين) 2 سم، و(أعلى، وأسفل) 2.5 سم. وبالنسبة لخط تيفناغ، يعتمد نوع Tifinaghe-ircam Unicode، حجم 12، الممكن تحميله من موقع المعهد http://www.ircam.ma/fr/index.php?soc=telec. ولكتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، يعتمد أحد حروف منظومة Unicode، من قبيل Gentium مثلا.

- يُصاغ عنوان المقال في حوالي عشر كلمات، مع إمكانية إتباعه بعنوان فرعي مفسّر له. ويكون ممركزا وببنط عريض بحجم 18. ويكتب اسم صاحب المقال ومؤسسته أسفل العنوان بأقصى يسار الصفحة الأولى.
- تُصاغ عناوين الفقرات والفقرات الفرعية لكل مقال بالبنط العريض، بحيث يكون حجم الأولى 17، وحجم الثانية 16.
- يُرفق النص بملخص لا يتجاوز عشرة أسطر، ويُترجم إلى لغة أخرى غير تلك التي كُتب بها المقال.

وسائل الإيضاح

- ترقّم الجداول بالترتيب، داخل المتن، بالأرقام الرومانية. ويكون التعليق أعلاها.
- ترقّم الرسومات والصور داخل المتن، متتابعة بالأرقام العربية. ويُعلق أسفلها.

المراجع البيبليوغرافية والإليكترونية

- لا تثبت المراجع البيبليوغرافية بكامل نصها داخل المتن ولا في الهوامش. ويُكتفى داخل المتن بالإشارة، بين هلالين، إلى اسم المؤلف(ين)، متبوعا بسنة إصدار المرجع المحال إليه؛ وعند الاقتضاء، يضاف إليهما رقم / أرقام الصفحة /الصفحات المعنية. وفي حالة تعدّد المؤلفين، يشار إلى أولهم متبوعا بعبارة "وآخرون".

مثال: (صدقي، 1999)؛ (صدقي و أبو العزم، 1966)؛ (صدقي وآخرون، 1969)؛ (صدقي 2002: 20).

- في حالة تعدّد المصادر لنفس المؤلِّف في نفس السنة، يميَّز بينها بواسطة حروف حسب الترتيب الأبجدي (1997أ، 1997ب، إلخ.).

مثال: (خير الدين، 2006أ)، (خير الدين، 2006ب).

- في حالة تعدّد طبعات نفس المرجع، يشار إلى الطبعة الأولى بين قوسين معقوفين[...]، في آخر المرجع باللائحة البيبليوغرافية.
- تقدّم المراجع كاملة، مرتبة أبجديّا بأسماء المؤلفين، في نهاية المقال (دون تجاوز الصفحة).
- تكتب عناوين الدوريات والمجلات والكتب بالبنط العريض.
- تشمل المعلومات الخاصة بالكتب، على التوالي، اسمي الكاتب، العائلي والشخصي، وسنة الإصدار، ثم عبارة (ناشر) إن كان ناشرا أو مدير نشر، ثم عنوان الكتاب، فمكان النشر، ثم اسم الناشر. ويتم الفصل بين هذه الإشارات بفواصل.

مثال: شفيق، محمد (1999)، **الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية**، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية.

- توضع عناوين مقالات الدوريات، وكذا فصول الكتب، وغيرها من مقتطفات المراجع، بين مزدوجتين.
- تشمل الإحالات على مقالات المجلات والدوريات، على التوالي، وبالترتيب، اسمي الكاتب العائلي والشخصي، وسنة النشر، وعنوان المقال بين مزدوجتين، ثم اسم المجلة، ورقم المجلّد، والعدد، ورقم كل من الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة. ويتم الفصل بين هذه الإشارات بفواصل.

مثال: أزايكو صدقي، علي (1971)، "مشاكل البحث التاريخي في المغرب"، **الكلمة**، عدد 2، ص 25-40.

- تشمل الإحالات على مقالات الصحف والجرائد، فقط، عنوان المقال بين مزدوجتين، ثم اسم الصحيفة، ومكان النشر وتاريخ العدد ورقم الصفحة.

مثال : "الحقوق الثقافية والمسألة الأمازيغية"، **السياسة الجديدة**، الرباط، 22 أكتوبر 2002، ص 8.

- للإحالة على فصول كتب جماعية، يشار إلى اسمي الكاتب العائلي والشخصي، ثم عنوان الفصل، فمرجع الكتاب بين قوسين معقوفين [...].

مثال : شفيق، محمد (1989)، "إمازيغن"، **[معلمة المغرب]**، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، سلا.

- للإحالة على أعمال ندوة أو مناظرة، يشار إلى عنوان وتاريخ الندوة أو المناظرة.

مثال: الراجحي، عبده (1984)، "النحو العربي واللسانيات المعاصرة"، **البحث اللساني والسيميائي** ، أعمال ندوة نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، أيام 7 و8 و9 ماي 1981، الرباط، ص 153-164.

- للإحالة على أطروحات جامعية، تعتمد نفس الأعراف بالنسبة للكتب، مع الإشارة إلى كون العمل أطروحة جامعية، وإلى نظامها (دكتوراه دولة، دكتوراه السلك الثالث، إلخ.)، وإلى الجامعة الأصلية.
- مثال: جودات، محمد (2002)، **تناصية الأنساق في الشعر الأمازيغي**، دكتوراه، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية.
- للإحالة على مراجع بالمواقع الإليكترونية (webographie)، يتعيّن الإشارة إلى URL، وتاريخ آخر رجوع إلى صفحة الويب page web.

مثال : http//fr.wikipedia.org/wiki/langue construite, octobre 2007

الهوامش والاستشهادات

- في حالة ما قرر صاحب المقال استخدام الاختصارات للإشارة إلى بعض العناوين التي غالبا ما يتكرر استخدامها في النص، يتوجب شرح وتوضيح المختصرات، في الهامش، عند أول استخدام.
- في حالة توافر الهوامش، تثبت بأسفل الصفحة وليس في نهاية المقال، وترقّم بالتتابع.
- الاستشهادات : عندما يكون الاستشهاد في أقل من خمسة أسطر، يوضع بين مزدوجتين "..." داخل النص. وحين يتعلق الأمر باستشهاد ضمن استشهاد آخر، يستعمل هلالان منفردان "....'.....'....". أما الاستشهاد الذي يتجاوز خمسة أسطر، فيقدّم دون مزدوجتين، مع انحياز نصه عن حاشية نص المقال، وببعد واحد بين سطوره.
- توضع جميع التصرّفات أو التعديلات في الاستشهاد (إغفال كلمات أو جمل أو حروف، إلخ.) بين معقوفين [...].
- العناوين الفرعية: يمكن تقسيم النص إلى فقرات وأجزاء باستعمال عناوين فرعية بالبنط العريض.
- البنط العريض: يستعمل البنط العريض بدلا من تسطير الكلمات والجمل المراد إبرازها.